منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول
أوابـك



التقرير الربع السنوي حول

الأوضاع البترولية العالمية

الربع الثالث – تموز / يوليو – أيلول / سبتمبر

2026

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول
أوابـك

التقرير الربع السنوي حول الأوضاع البترولية العالمية

الربع الثالث - تموز / يوليو - أيلول / سبتمبر
2026

إعداد
ماجد إبراهيم عامر
خبير اقتصادي

مراجعة
عبد الفتاح العريفي دندي
مدير الإدارة الاقتصادية
والمشرف على إدارة الاعلام والمكتبة

إعتماد
المهندس خالـــد العتيبـــي
الأمين العام

تقديم

في إطار جهود الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصـدرة للبترول **"أوابك"** الرامية نحو رصـد ومتابعة المسـتجدات في السـوق البترولية العالمية، يسـرها أن تقدم لواضـعي سـياسـات الطاقة والعاملين في مجال صـــناعة الطاقة في الدول الأعضـــاء **التقرير الربع الســـنوي حول التطورات الرئيسية في السوق البترولية العالمية**، والذي يغطي الربع الثالث من عام 2026.

يتناول **الجزء الأول** من التقرير التطورات الاقتصـــادية العالمية وفق المجموعات الاقتصـــادية الدولية الرئيســـية. و**الجزء الثاني**، يســـتعرض التطورات في أســـواق النفط العالمية، وعلى وجه الخصـــوص أســـعار النفط الخام والمنتجات النفطية، والعوامل المؤثرة عليها من عرض وطلب ومســـتويات المخزون النفطي والعوامل الأخرى، وحركة التجارة النفطية في الأســـواق الرئيســـية، وتطور صـناعة تكرير النفط الخام العالمية. فيما خصـص **الجزء الثالث** لبيان أهم الأحداث الاقتصـادية والعوامل الجيوسـياسـية والعوامل الأخرى التي شـهدتها السـوق البترولية العالمية وكانت لها تداعيات مباشـرة أو غير مباشـرة على أسـعار النفط. ويتناول **الجزء الرابع** الانعكاسـات المحتملة للتطورات في أســـواق البترول على الأداء الاقتصـــادي الكلي للدول الأعضـــاء. ويتطرق **الجزء الخـامس** إلى الآفاق المسـتقبلية لأسـواق النفط العالمية على المدى القريب. ويسـتعرض **الجزء السـادس والأخير** من التقرير أحدث المستجدات التي سيتم تناولها بشكل مفصل في التقرير الربع الرابع من عام 2026.

والأمانة العامة إذ تُعد هذا التقرير، فإنها تأمل أن يقدم دعماً مسـتمراً لراسـمي سـياسـات الطاقة المسـتقبلية في دولها الأعضـاء، وأن يمثل مصـدراً مهماً للتعرف على التطورات في السـوق البترولية العالمية ومدى انعكاساتها على الدول الأعضاء.

والله ولي التوفيق،،،

الأمين العام

المهندس خالد العتيبـــي



قائمة المحتويات	رقم الصفحة
المؤشرات الرئيسية لأسواق النفط العالمية – الربع الثالث 2026	**8**
المؤشرات الرئيسية للآفاق المستقبلية لأسواق النفط العالمية – الربع الرابع 2026	**9**
أولاً: التطورات الاقتصادية العالمية	**10**
1. التطورات في الاقتصادات المتقدمة	14
2. التطورات في الاقتصادات النامية والناشئة	14
ثانياً: التطورات في أسواق النفط العالمية	**15**
1. التطورات في الأسعار الفورية والآجلة للنفط الخام وبعض المنتجات النفطية	15
أ. الأسعار الفورية للنفط الخام	15
ب. الأسعار الآجلة للنفط الخام	19
ج. أسعار بعض المنتجات النفطية	23
- أسعار الغازولين الممتاز	23
- أسعار زيت الغاز	26
- أسعار زيت الوقود	27
2. العوامل المؤثرة على أسعار النفط الخام	27
أ. العوامل ذات العلاقة بأساسيات السوق	27
الإمدادات النفطية العالمية	27
إمدادات الدول المشاركة في إعلان التعاون من داخل منظمة اوبك وخارجها	29
- دول أوبك	29
- دول خارج أوبك المشاركة في إعلان التعاون	30
إمدادات الدول الأخرى غير المشاركة في إعلان التعاون	30
- إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وتطور عدد الحفارات العاملة	32
- الآبار المحفورة (المكتملة وغير المكتملة) من النفط الصخري في الولايات المتحدة	37
الطلب العالمي على النفط	38
- الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	40
- الطلب على النفط في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	41
مستويات المخزونات النفطية العالمية المختلفة	45
- المخزون التجاري النفطي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	45
- المخزون التجاري العالمي	47
- المخزون في البحر (المخزون العابر والمخزون العائم)	48
- المخزون الاستراتيجي	48
- إجمالي المخزون العالمي	49
ب. العوامل الأخرى المؤثرة على أسعار النفط	50
- العوامل الجغرافية السياسية (الجيوسياسية)	50
- الدولار الأمريكي وأسعار الفائدة	51
- نشاط المضاربات	51

قائمة المحتويات	رقم الصفحة
3. حركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية	52
أ. واردات وصادرات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام والمنتجات النفطية	52
ب. واردات وصادرات الصين من النفط الخام والمنتجات النفطية	55
ج. واردات وصادرات الهند من النفط الخام والمنتجات النفطية	56
4. تطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية	58
ثالثاً: أهم الأحداث التي شهدتها أسواق النفط العالمية	**63**
1. قرارات مجموعة أوبك+	63
2. اتفاق الولايات المتحدة وفنزويلا	64
3. أزمة الديزل العالمية	67
رابعاً: انعكاسات التطورات في السوق البترولية على أداء الاقتصاد الكلي للدول الأعضاء	**72**
خامساً: الآفاق المستقبلية لأسواق النفط العالمية على المدى القريب	**73**
1. أسعار النفط الخام	73
2. الإمدادات النفطية العالمية	73
3. الطلب العالمي على النفط	73
سادساً: أحدث المستجدات التي سيتم تناولها بشكل مفصل في التقرير الربع الرابع 2026	**75**



قائمة الجداول		رقم الصفحة
الجدول (1)	تطور التوقعات الأولية لمعدلات نمو الاقتصادات العالمية	13
الجدول (2)	متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس وبعض الخامات العربية	16
الجدول (3)	المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية للمنتجات النفطية في الأسواق الرئيسية	25
الجدول (4)	تطور الإمدادات العالمية من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي	28
الجدول (5)	متوسط إمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وعدد الحفارات العاملة	35
الجدول (6)	تطور الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية	39
الجدول (7)	تطور الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	41
الجدول (8)	تطور الطلب على النفط في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	44
الجدول (9)	تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع السنوي	50
الجدول (10)	تطور صافي واردات (صادرات) النفط الخام في الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند	54
الجدول (11)	تطور صافي واردات (صادرات) المنتجات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند	55
الجدول (12)	تطور متوسط كميات المنتجات النفطية المكررة في المصافي العالمية	62
الجدول (13)	مستويات الإنتاج المستهدفة لدول أوبك+ التي سبق وأن اعلنت عن تخفيضات إضافية طوعية، خلال الفترة (أغسطس – أكتوبر 2026)	63

قائمة الأشكال		رقم الصفحة
الشكل (1)	التوقعات الأولية لمعدلات نمو الاقتصادات العالمية الرئيسية	13
الشكل (2)	المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية لسلة خامات أوبك	16
الشكل (3)	المعدلات الربع السنوية لسعر سلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس الأمريكي	17
الشكل (4)	المعدلات الربع السنوية لأسعار خامات بعض الدول الأعضاء	18
الشكل (5)	المعدلات الربع السنوية لأسعار الغازولين الممتاز في الأسواق الرئيسية	26
الشكل (6)	تطور الإمدادات العالمية من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي	28
الشكل (7)	تطور الإمدادات النفطية العالمية وفق المجموعات الرئيسية	30
الشكل (8)	أسعار النفط الخام المطلوبة لتغطية نفقات تشغيل الآبار المحفورة	33
الشكل (9)	أسعار النفط الخام المطلوبة لحفر بئر جديد مربح	34
الشكل (10)	متوسط إمدادات النفط الصخري الأمريكي وعدد الحفارات العاملة	35
الشكل (11)	إنتاج النفط الخام وعدد الحفارات العاملة في حوض "Permian"	36
الشكل (12)	تطور إجمالي عدد الآبار المحفورة من النفط والغاز الصخري الأمريكي	37
الشكل (13)	التطورات الربع السنوية للطلب العالمي على النفط	39
الشكل (14)	تطور (الزيادة/الانخفاض) في المخزونات التجارية النفطية بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن متوسط الأعوام الخمسة السابقة	47
الشكل (15)	تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع السنوي	49
الشكل (16)	هوامش أرباح مصفاة "New York Harbor" وفقاً للمنتج	61
الشكل (17)	التطورات في متوسط كميات المنتجات المكررة من المصافي العالمية	62
الشكل (18)	صادرات الديزل من دول الشرق الأوسط إلى أوروبا	69
الشكل (19)	المتوسط الأسبوعي لأسعار التجزئة للديزل في الولايات المتحدة الأمريكية	70

المؤشرات الرئيسية لأسواق النفط العالمية

الربع الثالث من عام 2026

المتوسط الربع السنوي لأسعار النفط الخام

الأسعار الفورية

- سلة خامات أوبك: 93.3 دولار/برميل
- خام برنت: 97.0 دولار/برميل
- خام غرب تكساس الأمريكي: 86.0 دولار/برميل

الأسعار الآجلة

- عقود خام برنت: 91.4 دولار/برميل
- عقود خام غرب تكساس الأمريكي: 85.8 دولار/برميل

الإمدادات النفطية

الإجمالي العالمي 101.9 مليون برميل/يوم

- الدول الأعضاء في أوابك: 25.0 مليون برميل/يوم
- دول أوبك المشاركة في إعلان التعاون: 30.4 مليون برميل/يوم
- دول خارج أوبك المشاركة في إعلان التعاون: 16.7 مليون برميل/يوم
- الدول غير المشاركة في إعلان التعاون: 54.8 مليون برميل/يوم
- النفط الصخري الأمريكي: 9.465 مليون برميل/يوم

الطلب على النفط

الإجمالي العالمي 106.0 مليون برميل/يوم

- الدول الأعضاء في أوابك: 6.4 مليون برميل/يوم
- دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: 46.6 مليون برميل/يوم
- دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: 59.3 مليون برميل/يوم

صناعة تكرير النفط الخام

إجمالي كميات المنتجات النفطية المكررة من المصافي العالمية: 79.4 مليون برميل/يوم

- دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: 41.9 مليون برميل/يوم
- دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: 37.5 مليون برميل/يوم

المخزونات النفطية

الإجمالي العالمي من المخزونات التجارية والاستراتيجية: 9.035 مليار برميل

- المخزون التجاري النفطي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: 2.581 مليار برميل
- المخزون التجاري النفطي في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: 3.490 مليار برميل
- المخزون في البحر (المخزون العابر والمخزون العائم): 1.515 مليار برميل
- المخزون الاستراتيجي: 1.333 مليار برميل

انخفاض ارتفاع

مقارنة بالربع السابق

الافاق المستقبلية لأسواق النفط العالمية

الربع الرابع من عام 2026



أسعار النفط الخام

التقلبات الحادة التي تشهدها الأسواق الآجلة، في ظل التوترات الجيوسياسية الحالية، تجعل التنبؤات المستقبلية لأسعار النفط الخام أمراً بالغ الصعوبة.

الإمدادات النفطية

توقعات منظمة أوبك

الدول غير المشاركة في إعلان التعاون

55.6 مليون برميل/يوم ↑

توقعات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية:

الإجمالي العالمي	105.1	مليون برميل/يوم ↑
دول أوبك	26.6	مليون برميل/يوم ↑
دول خارج أوبك	78.5	مليون برميل/يوم ↑

الطلب على النفط

توقعات منظمة أوبك

الإجمالي العالمي
108.0 مليون برميل/يوم ↑

دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
46.6 مليون برميل/يوم ↓

دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
61.4 مليون برميل/يوم ↑

توقعات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية:

الإجمالي العالمي
103.7 مليون برميل/يوم ↑

دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
46.1 مليون برميل/يوم ↓

دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
57.6 مليون برميل/يوم ↑

انخفاض ↓ ارتفاع ↑
مقارنة بالربع السابق

أولاً: التطورات الاقتصادية العالمية

أثبت الاقتصاد العالمي قدرته على الصمود في مواجهة تداعيات التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط واستمرار الضغوط الناجمة عن التوترات التجارية خلال الربع الثالث 2026، مدفوعاً بمجموعتين رئيسيين من العوامل: **أولهما**، إعادة توجيه تدفقات الطاقة عبر مسارات بديلة، والتعافي النسبي في الإنتاج، والسحب من المخزونات، وتزايد الاهتمام بمصادر الطاقة الأخرى – بما في ذلك الطاقة المتجددة، وتحسن كفاءة استخدام الطاقة. **وثانيهما**، طفرة الاستثمارات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي. وقد استمر التباين بين أداء الاقتصادات المختلفة، حيث استفادت الدول المرتبطة بسلاسل توريد التكنولوجيا من تنامي الاستثمارات في البنية التحتية للذكاء الاصطناعي، بما يشمل مراكز البيانات وأشباه الموصلات والمعدات الإلكترونية. وفي المقابل، واجهت الدول المستوردة للطاقة ضغوطاً نتيجة ارتفاع تكاليف الواردات والإنتاج والنقل، تزامناً مع استمرار حالة عدم اليقين بشأن مسارات التجارة العالمية وتطورات الأوضاع الجيوسياسية.

وفي هذا السياق، استمرت مرونة أداء الاقتصاد الأمريكي خلال الربع الثالث من عام 2026، بدعم من قوة الاستثمارات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي والبنية التحتية الرقمية، والانفاق الاستهلاكي. ومع ذلك، تجددت الضغوط التضخمية وتباطأ النشاط الصناعي بفعل ارتفاع أسعار الوقود وتكاليف الإنتاج الناجم عن اضطرابات سلاسل الإمداد المرتبطة بالتوترات الجيوسياسية، وهو ما دفع مجلس الاحتياطي الفيدرالي إلى تشديد السياسة النقدية ورفع أسعار الفائدة، كما تراجع الزخم في سوق العمل.

وتحسن معدل نمو الاقتصاد الصيني خلال الربع الثالث ليصل إلى 4.5% على أساس سنوي، مدعوماً بنمو الإنتاج الصناعي – لا سيما معدات التصنيع والصناعات عالية التقنية بما يشمل البطاريات والروبوتات، وارتفاع صادرات المنتجات الميكانيكية والكهربائية، إلى جانب إجراءات الدعم الحكومي المالي والنقدي، وتوسع قطاع الخدمات. وفي المقابل، حد من قوة هذا الانتعاش، استمرار ضعف الطلب المحلي، وتباطؤ وتيرة الإنفاق الاستهلاكي والاستثمار، في ظل الضغوط التي يشهدها قطاع العقارات، وارتفاع تكاليف الطاقة واضطراب حركة التجارة العالمية الناجم عن التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط.

كما تحسن الأداء الاقتصادي في منطقة اليورو بشكل نسبي خلال الربع الثالث من عام 2026، مع وجود تفاوت بين دول المنطقة، واستمرار التباين بين تحسن مؤشرات النشاط التجاري وضعف الإنتاج الصناعي الفعلي، حيث تسارع النشاط التجاري في ظل تحسن قطاع الخدمات وزيادة الطلبات الجديدة – لا سيما في ألمانيا وفرنسا، إلى جانب استمرار مرونة سوق العمل. في حين، تراجع الإنتاج الصناعي، وتصاعدت الضغوط التضخمية في ظل ارتفاع تكاليف الطاقة المرتبط بالتوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط وشرق أوروبا، الأمر الذي حد من القوة الشرائية للأسر، ودفع البنك المركزي الأوروبي إلى تشديد السياسة النقدية ورفع أسعار الفائدة.

واستمراراً للسعي نحو تحقيق التوازن والاستقرار في أسواق النفط العالمية الذي يُعد أمراً ضرورياً لتحقيق النمو المستدام في أداء الاقتصاد العالمي، اتخذت **دول أوبك+**[1] التي سبق وأن أعلنت عن تخفيضات إضافية طوعية على إنتاجها من النفط الخام (السعودية والكويت والعراق والجزائر وعُمان وروسيا وكازاخستان) عدة قرارات خلال الربع الثالث من عام 2026، تمثلت في زيادة الإنتاج بمقدار 188 ألف ب/ي على أساس شهري خلال أغسطس وسبتمبر 2026، والإبقاء على مستويات الإنتاج المطلوبة لشهر سبتمبر 2026 كما هي لشهر أكتوبر 2026، مع التأكيد على أهمية تبني نهج حذر والاحتفاظ بالمرونة الكاملة لزيادة أو إيقاف أو إلغاء أو عكس اتجاه التعديلات الطوعية للإنتاج وفقاً لظروف السوق النفطية[2]، وضرورة التعويض الكامل عن أي كميات أُنتجت بما يتجاوز الحصص المقررة منذ يناير 2024.

ويشير صندوق النقد الدولي في تقريره حول "آفاق الاقتصاد العالمي" الصادر في شهر أكتوبر 2026، إلى أن قدرة الاقتصاد العالمي على الصمود تواجه ضغوطاً متزايدة في ظل تراجع هوامش الأمان المتاحة لاحتواء تداعياتها، لا سيما مع تراجع مخزونات الطاقة ومحدودية الحيز المالي لدى العديد من الاقتصادات، مما يزيد من احتمالات انتقال الصدمات الجيوسياسية إلى أسعار الطاقة بصورة أكثر حدة، فيما تظل أسواق السلع الأولية الأخرى عرضة لمخاطر ارتفاع أسعار الغذاء، نتيجة اضطرابات النقل وقيود التصدير وزيادة تكاليف الأسمدة والظواهر الجوية المتطرفة، مع تحمل الدول النامية العبء الأكبر من هذه التداعيات. وفي المقابل، يواصل الاستثمار في الذكاء الاصطناعي

[1] أعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة خروجها من منظمة أوبك ومجموعة أوبك+ اعتباراً من الأول من شهر مايو 2026.
[2] صفحة رقم (63) من التقرير.

دعم نمو الاقتصـــاد العالمي، إلا أن تركزه في عدد محدود من الشـــركات والقطاعات والاقتصـــادات يزيد من تعرض النشـاط الاقتصـادي لمخاطر التراجع المفاجئ في الإنفاق أو تغير توقعات الأسـواق. كما أشـار صـندوق النقد الدولي إلى أن التفاعل بين زيادة تكاليف التمويل وارتفاع مستويات الدين العام يمثل نقطة ضـعف رئيسـية. ومن ثم، يلزم اتخاذ تدابير فعالة لإعادة بناء هوامش الأمان وتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات المستقبلية.

وتهيمن احتمالات التطورات السـلبية على آفاق الاقتصـاد العالمي، حيث قد تؤدي حالة الجمود أو تصـاعد حدة التوترات في الشـرق الأوسـط إلى اسـتمرار ارتفاع أسـعار الطاقة والغذاء وتقلباتها، وتجدد الضـغوط التضـخمية، وتدهور أرصـدة المالية العامة والأرصـدة الخارجية، والضـغط على النمو. ومن شـأن زيادة الاضـطرابات في البنية التحتية للطاقة، أو الهجمات السـيبرانية، أو الأحداث المناخية المتطرفة أن تزيد من وطأة هذه الآثار.

وتتباين التوقعات بشـأن النمو الاقتصـادي من فترة إلى أخرى، سـواء بالنسـبة للاقتصـاد العالمي أو بالنسـبة لاقتصـادات الدول فرادى، بناء على المسـتجدات التي تطرأ عند فترة إعداد تلك التوقعات. وفي هذا السـياق، تشـير أحدث التوقعات إلى نمو الاقتصـاد العالمي في عام 2026 بمعدل 3.1%، وهو مستوى أعلى بشكل طفيف من التوقعات السابقة البالغة 3%. في حين تشير التوقعات إلى أن نمو الاقتصـاد العالمي عند معدل 3.4% في عام 2027، وهو نفس مسـتوى التوقعات السـابقة، كما يوضـح ***الجدول (1) والشكل (1)***.

الجدول (1)

تطور التوقعات الأولية لمعدلات نمو الاقتصادات العالمية، (2025- 2026)، (%)

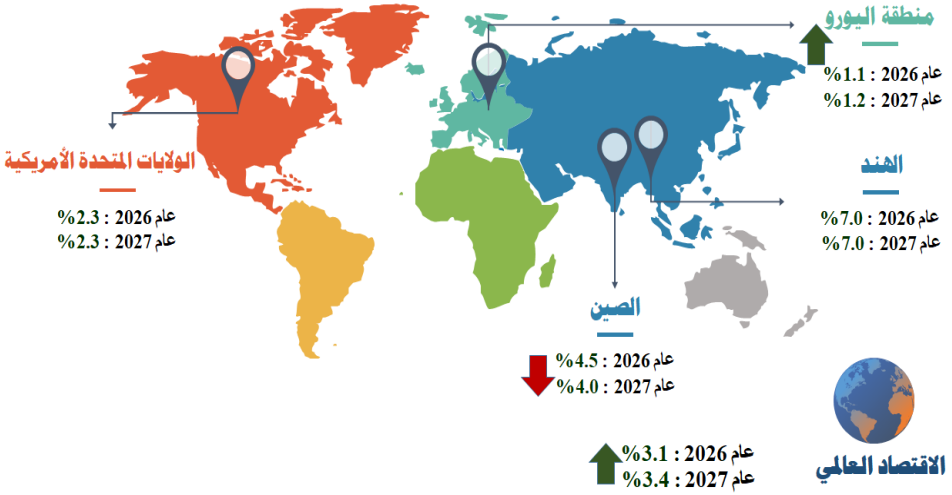
	التوقعات الأولية أكتوبر 2026		التوقعات الأولية يوليو 2026		التغير في التوقعات الأولية	
	2026	2027	2026	2027	2026	2027
العالم	**3.1**	**3.4**	**3.0**	**3.4**	**0.1**	**–**
الاقتصادات المتقدمة	2.1	1.8	1.7	1.8	0.4	–
الولايات المتحدة	2.3	2.3	2.3	2.2	0.0	0.1
منطقة اليورو	1.1	1.2	0.9	1.2	0.2	–
المملكة المتحدة	1.3	1.2	1.0	1.3	0.3	(0.1)
اليابان	0.7	0.7	0.6	0.7	0.1	–
الصين	4.5	4.0	4.6	4.1	(0.1)	(0.1)
الهند	7.0	7.0	6.4	6.7	0.6	0.3
البرازيل	2.2	1.9	2.4	2.2	(0.2)	(0.3)
روسيا	0.9	0.9	1.1	1.1	(0.2)	(0.2)

ملاحظة: الأرقام بين قوسين تعني سالباً.

المصدر: صندوق النقد الدولي، مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي يوليو 2026، وآفاق الاقتصاد العالمي أكتوبر 2026.

الشكل (1)

التوقعات الأولية لمعدلات نمو الاقتصادات العالمية الرئيسية، (2026 – 2027)، (%)



المصدر: صندوق النقد الدولي، مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي يوليو 2026، وآفاق الاقتصاد العالمي أكتوبر 2026.

1. التطورات في الاقتصادات المتقدمة

تشـــير التوقعات الأولية إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصـــادات المتقدمة في عام 2026 بمعدل 2.1% وهو مستوى أعلى من التوقعات السابقة البالغة 1.7%، مع استمرار تباين الأداء بين هذه الاقتصادات، فالدول المصدرة للطاقة تستفيد جزئياً من تحسن شروط التبادل التجاري (ارتفاع أسعار الصادرات مقارنة بالواردات)، في حين تواجه الدول المستوردة للطاقة ضغوطاً أكبر نتيجة ارتفاع أسعار الطاقة، ما لم تشهد اقتصاداتها دفعة قوية بفضل الأنشطة المرتبطة بالتكنولوجيا. وفي هذا السياق، يتوقع أن يتلقى الاقتصاد الأمريكي دعماً من قوة الاستهلاك الخاص والسياسة المالية، واستمرار الاستثمارات التجارية المرتبطة بالتكنولوجيا، وارتفاع الإنتاجية، إلى جانب محدودية التأثير بتداعيات التوترات الجيوســياســية نظراً لكونه مُصــدراً صــافياً للطاقة، ليحقق نمواً بمعدل 2.3%. في حين يتوقع أن يكون لارتفاع أسعار الطاقة وضعف ثقة المستهلكين، دوراً في الحد من أداء اقتصاد منطقة اليورو، ليحقق نمواً بمعدل 1.1%. وسيكون الطلب الخارجي القوي على أشباه الموصلات هو الداعم الرئيسي لارتفاع معدل نمو اقتصاد كوريا الجنوبية إلى 3.3%، ***كما يوضح الجدول (1)***.

2. التطورات في الاقتصادات النامية والناشئة

تختلف اتجاهات النمو على نحو متزايد في الاقتصـــادات النامية والناشـــئة، حيث تم خفض توقعات معدل نمو اقتصـــاد الصـــين لعام 2026 إلى 4.5% مقارنة بالتوقعات الســـابقة البالغة 4.6%، على خلفية التوقعات بأن تؤدي عوامل مثل ارتفاع أســـعار النفط العالمية واســـتمرار حالة عدم اليقين، إلى الضغط على النشاط الاقتصادي، ومن المنتظر أن تساهم تدابير دعم السياسات في الحيلولة دون حدوث تباطؤ أكثر حدة. في حين ارتفعت توقعات النمو الاقتصادي في الهند إلى 7% مقارنة بالتوقعات الســابقة البالغة 6.4%، بدعم من مرونة الطلب المحلي والنشــاط القوي في قطاع الخدمات. وتم خفض توقعات النمو الاقتصـــادي في البرازيل إلى 2.2% مقارنة بالتوقعات الســـابقة البالغة 2.4%، انعكاســـاً لاستمرار السياسة النقدية التقييدية التي تهدف إلى إعادة التضخم إلى مستواه المستهدف، وحالة عدم اليقين على الصـعيد العالمي. كما يتوقع أن يشـهد الاقتصـاد الروسـي نمواً بمعدل 0.9% وهو مستوى أقل من التوقعات الســابقة البالغة 1.1%، على خلفية انخفاض إجمالي صــادرات النفط نتيجة تضــرر البنية التحتية للطاقة في ظل استمرار التوترات الجيوسياسية في شرق أوروبا. وتبدو الآفاق أضـعف بالنسبة لباقي الاقتصادات النامية والناشئة كثيفة استهلاك الطاقة وتلك التي تعتمد على استيراد النفط.

ثانياً: التطورات في أسواق النفط العالمية

نستعرض فيما يلي أهم التطورات التي شهدتها أسعار النفط الخام والمنتجات النفطية خلال الربع الثالث من عام 2026 والعوامل المؤثرة عليها. كما نتناول بالتحليل حركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية، وتطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية.

1. التطورات في الأسعار الفورية والآجلة للنفط الخام وبعض المنتجات النفطية

أ. الأسعار الفورية للنفط الخام

شهدت الأسعار الفورية للنفط الخام تبايناً في اتجاهاتها خلال الربع الثالث من عام 2026، حيث انخفض متوسط أسعار سلة خامات أوبك في **شهر يوليو**، وسط تقلبات حادة شهدتها أسواق العقود الآجلة، ويعزى ذلك الانخفاض بشكل رئيسي إلى التوقعات بشأن تحسن توافر النفط الخام وزيادة الصادرات من الشرق الأوسط، وانخفاض الطلب خلال النصف الأول من الشهر، فضلاً عن المؤشرات على انحسار التوترات الجيوسياسية. وفي **شهر أغسطس**، ارتفع متوسط أسعار سلة خامات أوبك بدعم من استمرار اضطرابات تدفقات النفط من منطقة الشرق الأوسط، وقوة هوامش التكرير، واستمرار تعافي معدلات تشغيل المصافي العالمية، مما عزز الطلب على النفط الخام – ولا سيما من جانب المشترين في آسيا. وفي **شهر سبتمبر**، واصلت الأسعار الفورية ارتفاعها بدعم من تجدد التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط وتزايد المخاوف بشأن توافر الإمدادات على المدى القريب، فضلاً عن قوة الطلب الأسيوي في ظل ارتفاع هوامش ربح مصافي التكرير، وزيادة معدلات تشغيلها – لا سيما في الصين. غير أن وتيرة ارتفاع الأسعار تباطأت في الأسبوع الأخير من الشهر، مع تراجع المخاوف بشأن الإمدادات، وبدء موسم صيانة المصافي في فصل الخريف.

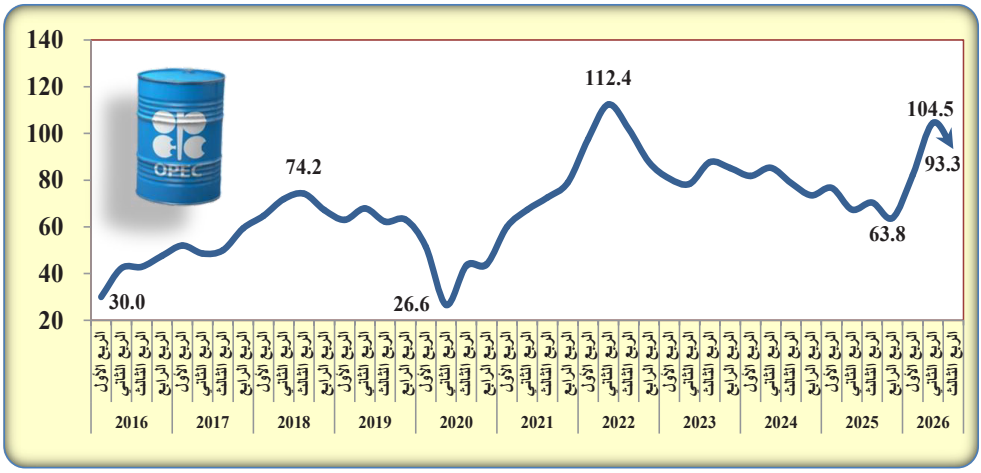
وبشكل عام، انخفض متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك خلال الربع الثالث من عام 2026 بمقدار 11.1 دولار/برميل، أي بنسبة 10.6% مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى نحو 93.3 دولار/برميل، وهو مستوى مرتفع بنسبة 32.7% مقارنة بالربع المماثل من العام السابق، ويوضح الجدول ***(2) والشكل (2)***، المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية لسلة خامات أوبك خلال الفترة (2025 – 2026).

الجدول (2)
متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس وبعض الخامات العربية، (2025 – 2026)، دولار/ برميل

الخامات	2025		2026			التغير عن	
	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الثاني 2026	الربع الثالث 2025
سلة أوبك منها :	**70.4**	**63.8**	**82.2**	**104.5**	**93.3**	**(11.1)**	**23.0**
خليط الصحراء الجزائري	70.2	64.4	81.9	109.9	98.9	(11.0)	28.7
العربي الخفيف السعودي	72.1	65.3	84.2	108.7	94.5	(14.3)	22.4
مربان الاماراتي	70.5	64.8	81.4	96.1	95.2	(1.0)	24.7
خام التصدير الكويتي	71.4	64.1	83.9	105.5	91.3	(14.3)	19.8
السدرة الليبي	69.0	63.6	80.5	108.0	97.3	(10.7)	28.3
البصرة العراقي	70.2	63.3	81.9	104.6	89.8	(14.8)	19.6
خامات اخرى :							
دبي	70.1	63.8	86.2	95.6	92.1	(3.5)	22.0
البحري القطري	71.6	65.3	85.9	105.3	91.7	(13.6)	20.2
برنت	69.0	63.7	80.6	104.8	97.0	(7.8)	28.0
خام غرب تكساس	65.0	59.2	71.9	93.2	86.0	(7.1)	21.0

المصدر: منظمة أوبك، التقارير الشهرية حول السوق النفطية الصادرة خلال الفترة (أغسطس 2025 – نوفمبر 2026).

الشكل (2)
المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية لسلة خامات أوبك، (2016- 2026)، دولار/برميل

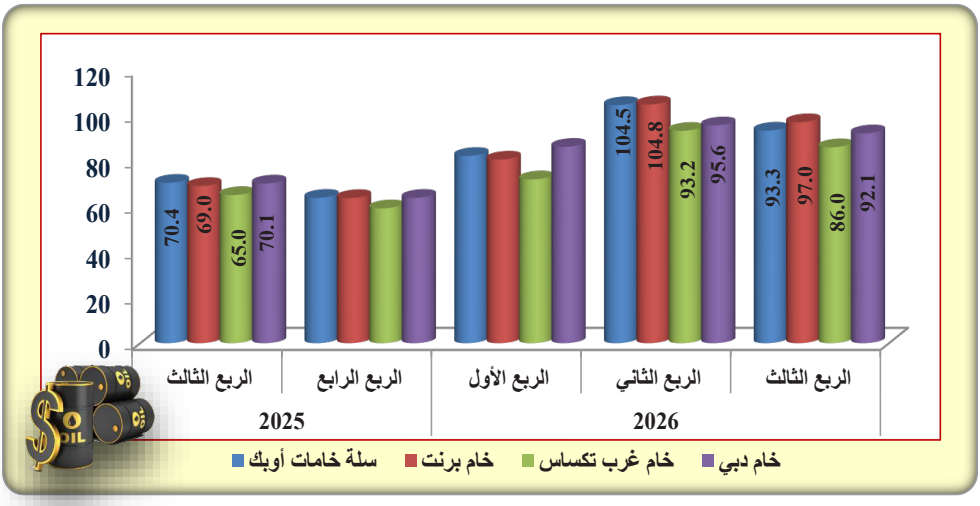


المصدر: منظمة أوبك، التقارير الشهرية حول السوق النفطية الصادرة خلال الفترة (فبراير 2016 – نوفمبر 2026).

شـــهد الربع الثالث من عام 2026 تطورات في نمط فروقات الأســـعار، تمثلت في تباين الفروقات بين متوســـط أســـعار النفوط الخفيفة ذات المحتوى الكبريتي المنخفض والنفوط متوســـطة المحتوى الكبريتي. فعلى سبيل المثال، تقلصت الفروقات بين متوسط سعر خام برنت °38.3 API – (ممثلاً للنفوط الخفيفة) ومتوسـط سـعر خام دبي °31 API – (ممثلاً للنفوط المتوسـطة) إلى حوالي 4.9 دولار/برميل لصـــالح خام برنت، مقارنة بنحو 9.2 دولار/برميل في الربع الســـابق. في حين، توسعت الفروقات بين متوسط سعر خام برنت ومتوسط أسعار سلة خامات أوبك لتصل إلى حوالي 3.6 دولار/برميل لصالح خام برنت، مقارنة بنحو 0.3 دولار/برميل في الربع السابق.

وتعزى تلك التطورات في مشـهد فروقات الأسـعار بدرجة كبيرة إلى انخفاض متوسـط أسـعار النفوط الخام الرئيســـية في العالم بدرجات متفاوتة خلال الربع الثالث 2026 مقارنة بالربع الســـابق، حيث انخفض متوسـط سـعر خام دبي بمقدار 3.5 دولار/برميل ليصـل إلى نحو 92.1 دولار/برميل، وانخفض متوسط سعر خام برنت بمقدار 7.8 دولار/برميل ليبلغ نحو 97 دولار/برميل، كما انخفض متوســط ســعر خام غرب تكســاس الأمريكي بمقدار 7.1 دولار/برميل ليبلغ نحو 86 دولار/برميل، ويتضح تطور فروقات الأسعار من ***الشكل (3)*** و***الجدول (2)***.

الشكل (3)
المعدلات الربع السنوية لسعر سلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس، (2025- 2026)
(دولار/برميل)

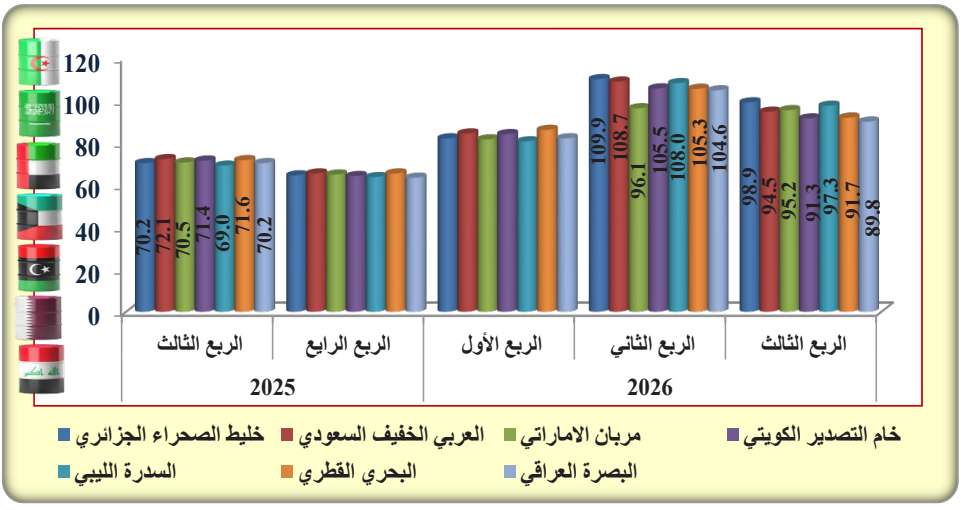


المصدر: منظمة أوبك، التقارير الشهرية حول السوق النفطية الصادرة خلال الفترة (أغسطس 2025 – نوفمبر 2026).

وقد انعكس التطور في الأسعار ونمط حركة فروقاتها خلال الربع الثالث من عام 2026 على مستويات الأسعار الفورية لمختلف الخامات العربية التي أخذت ذات المنحنى، حيث شهدت انخفاضاً في مستوياتها بالمقارنة مع الربع السابق، وبدرجات متفاوتة.

حيث انخفض متوسط سعر الخام العربي الخفيف السعودي بنسبة 13.1% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 94.5 دولار/برميل وهو مستوى مرتفع بنسبة 31.1% على أساس سنوي، وانخفض خام التصدير الكويتي بنسبة 13.5% ليبلغ 91.3 دولار/برميل وهو مستوى مرتفع بنسبة 27.8% على أساس سنوي. وفيما يخص الخامات العربية الأخرى، فقد انخفض خام مربان الإماراتي بنسبة 1% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى نحو 95.2 دولار/برميل، مرتفعاً بنسبة 35% على أساس سنوي. كما انخفض خام السدرة الليبي بنسبة 9.9% بالمقارنة مع الربع السابق ليبلغ نحو 97.3 دولار/ برميل، مرتفعاً بنسبة 41.1% على أساس سنوي. وانخفضت أسعار خام خليط الصحراء الجزائري والبحري القطري والبصرة العراقي بنسبة 10% و12.9% و14.1% بالمقارنة مع الربع السابق لتصل إلى 98.9 دولار/برميل و91.7 دولار/برميل و89.8 دولار/برميل على التوالي، ***كما يوضح الشكل (4) الجدول (2) المشار إليه آنفاً***.

الشكل (4)
المعدلات الربع السنوية لأسعار خامات بعض الدول الاعضاء، (2025- 2026)
(دولار/برميل)



المصدر: منظمة أوبك، التقارير الشهرية حول السوق النفطية الصادرة خلال الفترة (أغسطس 2025 – نوفمبر 2026).

ب. الأسعار الآجلة للنفط الخام

انخفض متوسط أسعار النفط الخام بالأسواق الآجلة (بورصة نيويورك التجارية Nymex وبورصة انتركونتيننتال ICE) خلال الربع الثالث من عام 2026. حيث سجل متوسط أسعار عقود خام برنت خسائر فصلية نسبتها 5.7% ليصل إلى 91.4 دولار/برميل، كما سجل متوسط أسعار عقود خام غرب تكساس الأمريكي خسائر فصلية نسبتها 7.7% ليصل إلى 85.8 دولار/برميل.

ويعزى ذلك الانخفاض بشكل رئيسي إلى مجموعة من العوامل، أهمها:

1. المؤشرات والآفاق السلبية بشأن نمو الاقتصاد العالمي والطلب على النفط

- خفض منظمة أوبك ووكالة الطاقة الدولية وإدارة معلومات الطاقة الأمريكية لتوقعاتها بشأن نمو الطلب العالمي على النفط في عام 2026، انعكاساً لارتفاع أسعار الوقود.
- ارتفاع معدل تضخم أسعار المنتجين في الصين – أكبر مستورد عالمي للنفط، إلى أعلى مستوى له في أربعة أعوام، مدفوعاً بارتفاع تكاليف الطاقة، مع ضعف الطلب المحلي.
- تزايد المخاوف حيال تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي، ومن ثم ضعف الطلب على النفط، في ظل ارتفاع معدلات التضخم وتكاليف الاقتراض نتيجة ارتفاع أسعار الوقود.
- رفع مجلس الاحتياط الفيدرالي الأمريكي سعر الفائدة للمرة الأولى منذ أكثر منذ ثلاثة أعوام، مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الاقتراض، وقد يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي والطلب على النفط.
- تراجع نسبة استغلال الطاقة التشغيلية لمصافي التكرير في نهاية شهر سبتمبر، تزامناً مع بدء الصيانة الموسمية في فصل الخريف.

2. المؤشرات والآفاق الإيجابية بشأن ارتفاع الإمدادات النفطية وتعافي الصادرات

- قرار دول أوبك+ التي سبق وأعلنت عن تخفيضات طوعية إضافية في أبريل ونوفمبر 2023، وهي كل من السعودية والكويت والعراق والجزائر وعمان وروسيا وكازاخستان، زيادة إنتاجها من النفط الخام بمقدار 188 ألف ب/ي على أساس شهري خلال أغسطس وسبتمبر 2026.
- تحويل شحنات النفط الخام الكازاخستاني إلى ميناء "Novorossiysk" على البحر الأسود، بما يتيح طاقة تصديرية إضافية للنفط الروسي من ميناء "Ust-Luga" على بحر البلطيق، في ظل صعوبات التصدير عبر البحر الأسود بسبب التوترات الجيوسياسية بشرق أوروبا.

- تخفيف الصين للقيود المفروضة على صادرات الوقود، في خطوة قد تساهم في ارتفاع إنتاجية مصافي تكرير النفط الخام الصينية.
- مؤشرات تعافي صادرات النفط الخام من الشرق الأوسط، بدعم من استئناف عمليات تحميل الناقلات من ميناء ينبع المطل على البحر الأحمر بعد إعادة تشغيل خط أنابيب " شرق – غرب".

3. الآمال بشأن احتواء التوترات الجيوسياسية

- تواصل المساعي لاستئناف محادثات السلام بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، والتوصل إلى تفاهمات تسهم في تعزيز أمن إمدادات الطاقة.
- إشارة الرئيس الأمريكي إلى وجود تفاهم قيد التفاوض بين روسيا وأوكرانيا على عدم استهداف منشآت الطاقة لدى كل منهما، مما قد يسمح لروسيا بتصدير المزيد من النفط.

4. التدابير الأمريكية الرامية إلى تعزيز الإمدادات وتخفيف ضغوط أسعار الوقود

- توجه الإدارة الأمريكية لاستخدام قانون الإنتاج الدفاعي لزيادة طاقة التكرير، لا سيما في ظل وصول معدل تشغيل المصافي إلى 98% من طاقتها التكريرية، وارتفاع متوسط أسعار الديزل إلى مستوى قياسي يزيد عن 6 دولار للجالون.
- إعلان وزارة النقل الأمريكية عن منح إعفاء مؤقت لمدة 90 يوماً من القيود التنظيمية المفروضة على ساعات القيادة لشاحنات نقل الوقود، بهدف تسهيل نقل الغازولين ووقود الديزل وتسريع وصولهما إلى الأسواق المحلية.
- سعي الإدارة الأمريكية لمعالجة الارتفاع القياسي في أسعار الديزل داخل الولايات المتحدة، من خلال توسيع نطاق استخدام الديزل المصبوغ باللون الأحمر (المعفى من الضرائب)، وإجراء تعديلات ضريبية أخرى بهدف خفض تكاليف الوقود.
- توجه الولايات المتحدة إلى استخدام النفط المتاح بموجب اتفاقها مع فنزويلا لإعادة ملء الاحتياطيات البترولية الاستراتيجية التي انخفضت إلى أدنى مستوياتها منذ نحو 44 عام.

5. ديناميكيات التداول في الأسواق الآجلة

- تزايد عمليات بيع العقود الآجلة للنفط الخام، تزامناً مع توجه المستثمرين لجني الأرباح، وذلك للاستفادة من الارتفاع الذي شهدته الأسعار خلال الفترة الأخيرة.

وعلى الجانب الآخر، فقد **ساهمت عدة عوامل في الحد من انخفاض أسعار النفط الخام** خلال الربع الثالث من عام 2026، أهمها:

1. التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط ومخاطر تعطل إمدادات النفط

- المخاوف بشأن أمن إمدادات الطاقة العالمية، عقب انهيار الهدنة المؤقتة بين الولايات المتحدة وإيران، وما ترتب على ذلك من اضطراب في حركة الملاحة البحرية عبر مضيق هرمز، واستهداف جزيرة "خرج" المركز الرئيسي لتصدير النفط الإيراني، مع اتساع نطاق التوترات الجيوسياسية إلى مضيق باب المندب.
- الاستهدافات الإيرانية للبنية التحتية للطاقة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بما في ذلك ناقلتي النفط "ممباسا" و"الباهية" التابعتين لدولة الإمارات العربية المتحدة، وناقلتين تابعتين لشركة بترول أبو ظبي الوطنية "أدنوك" أثناء عبور مضيق هرمز، ومنصة نفط بحرية تابعة لشركة "نفط الكويت" ومرافق كهرباء ومياه في دولة الكويت، ما يشكل تهديداً لأمن الطاقة العالمي.
- مراجعة إيران مشروع قانون أولي يحظر دخول السفن الأمريكية وغيرها من السفن المعادية إلى مضيق هرمز، ويفرض غرامات على المخالفين تصل إلى 20% من قيمة شحناتهم.

2. اضطرابات إنتاج النفط وصادراته

- إعلان حالة الطوارئ القصوى، نتيجة الاعتداءات المتكررة التي تستهدف المنشآت النفطية في دولة ليبيا، بما في ذلك مصفاة الزاوية، وخزان غازولين السيارات التابع لشركة البريقة، ما أدى إلى حدوث أضرار جسيمة، وتهديد استمرار عمليات الإنتاج والتخزين والتوزيع. فضلاً عن بيان المؤسسة الوطنية للنفط حيال توقف خط نقل النفط الخام لحقل الشرارة المتجه إلى ميناء الزاوية، حيث بلغ حجم الفاقد جراء هذا الإقفال حوالي 130 ألف ب/ي، مع توقف عمليات الإنتاج والتشغيل بالكامل في ثلاثة حقول نفطية، عقب إغلاق صمام الشحن النفطي الرئيسي (الحمادة – الزاوية).
- الايقاف الاحترازي لخط أنابيب شرق – غرب في منطقتي (الرياض والمدينة المنورة) بالمملكة العربية السعودية، إثر تعرضه لعدة استهدافات نتج عنها بعض الأضرار، فضلاً عن استهداف عدد من مرافق الطاقة بالمنطقة الجنوبية، ما يهدد أمن إمدادات الطاقة العالمية.



- إعلان وزارة الطاقة الكازاخستانية خفض الإنتاج مؤقتاً، مع تعليق اتحاد خط أنابيب بحر قزوين عمليات استقبال شحنات النفط، عقب استهداف محطة التصدير الرئيسية الواقعة على البحر الأسود، تزامناً مع التوترات الجيوسياسية المتصاعدة في شرق أوروبا، ومخاوف تتعلق بالسلامة ونقص ناقلات النفط المتاحة.

3. استهداف مصافي التكرير الروسية وتراجع صادرات المنتجات النفطية

- تنامي المخاوف حيال نقص إمدادات الديزل العالمية، في ظل الاستهداف المتزايد للبنية التحتية للطاقة في روسيا، بما في ذلك مصافي تكرير النفط في مناطق Bashkortostan وKrasnodar، ومصفاة "Yaroslavl"، ومصفاة"permnefteorgsintez"، ومصفاة"Slavneft-YANOS"، ومصفاة "موسكو" الرئيسية، ومصافي التكرير في "تتارستان" و"Orsk"، مما دفع روسيا إلى تقليص صادراتها في ظل استمرار التوترات الجيوسياسية في شرق أوروبا.
- فرض روسيا حظر مؤقت على صادرات الديزل الذي يمثل الحصة الأكبر من الاستهلاك العالمي، وذلك ضمن حزمة إجراءات لدعم سوق الوقود المحلية، بعد أن تسبب استمرار استهداف مصافي النفط الروسية في نقص حاد في الغازولين وارتفاع أسعاره.

4. تراجع المخزونات النفطية الأمريكية وانتعاش نشاط مصافي التكرير

- انخفاض مخزونات النفط الخام التجارية في الولايات المتحدة الأمريكية، في ظل ارتفاع نشاط مصافي التكرير إلى 98% وهو أعلى مستوى مسجل له منذ أغسطس 2018.
- انخفاض مخزونات النفط الخام الاستراتيجية في الولايات المتحدة، إلى أدنى مستوى لها منذ شهر مارس 1983، تزامناً مع استمرار مستويات الطلب الموسمية المرتفعة من مصافي التكرير.

5. العقوبات والضغوط الاقتصادية الأمريكية على إيران

- إلغاء الولايات المتحدة الأمريكية الترخيص العام المؤقت الذي كان يسمح ببيع النفط الخام والمنتجات البترولية والبتروكيماوية ذات المنشأ الإيراني حتى 21 أغسطس 2026.
- تهديد الرئيس الأمريكي بفرض عزلة اقتصادية غير مسبوقة على إيران، مع إعلان وزارة الخزانة الأمريكية توسيع نطاق الضغوط الاقتصادية على إيران، وإمكانية فرض عقوبات ثانوية على شركائها التجاريين، بما في ذلك الصين – أكبر مستورد للنفط الإيراني.

شهد الربع الثالث 2026 استمرار تداول خام برنت في بورصة التبادل القاري في لندن (ICE) بأسعار أعلى من منافسه الخام الأمريكي القياسي في بورصة (Nymex) منذ الربع الثاني 2015. وقد اتسعت الفروقات بينهما في يوليو 2026 إلى 4.75 دولار للبرميل، مدفوعة بارتفاع علاوة المخاطر الجيوسياسية المرتبطة بخام برنت، والمخاوف بشأن توافر الإمدادات البديلة في أوروبا، بجانب اضطرابات تحميل مزيج "CPC Blend"، مقابل تراجع قوة أساسيات السوق النفط الأمريكية. واتسعت الفروقات بشكل أكبر في شهر أغسطس إلى 5.63 دولار للبرميل، تزامناً مع استمرار علاوة المخاطر الجيوسياسية، وارتفاع الطلب الآسيوي والأوروبي على درجات النفط المرتبطة بخام برنت، مقابل تراجع الصادرات الأمريكية وارتفاع مخزونات النفط الخام، فيما كان لتعافي التدفقات من مزيج خام "CPC Blend" دوراً في الحد من ارتفاع سعر خام برنت في وقت لاحق من الشهر. وواصلت الفروقات بين أسعار العقود الآجلة لخام برنت وغرب تكساس اتساعها في شهر سبتمبر إلى 6.33 دولار للبرميل، على خلفية ارتفاع المخاطر الجيوسياسية وتراجع الإمدادات قصيرة الأجل وقوة الطلب على خامات حوض الأطلسي، مقابل وفرة النفط الخام الأمريكي وارتفاع تكاليف الشحن.

ج. أسعار بعض المنتجات النفطية

شهدت متوسطات أسعار المنتجات النفطية المختلفة ارتفاعاً في اتجاهاتها على أساس فصلي خلال الربع الثالث 2026 في كافة الأسواق الرئيسية في العالم، وبنسب متفاوتة حسب السوق ونوع المنتج، (باستثناء الغازولين الممتاز في سوق سنغافورة، وزيت الوقود في سوق الخليج الأمريكي).

- أسعار الغازولين الممتاز

ارتفع متوسط سعر الغازولين الممتاز في ***سوق البحر المتوسط*** خلال الربع الثالث 2026 بنسبة 12.6% بالمقارنة مع الربع السابق ليبلغ 141.7 دولار/برميل، كما ارتفع متوسط سعر الغازولين الممتاز في **سوق روتردام** بنسبة 16.8% ليصل إلى 150.4 دولار/برميل، حيث ارتفعت الأسعار في يوليو 2026 بدعم من ذروة الطلب على الوقود خلال فصل الصيف، وانخفاض المخزونات، ومحدودية الإمدادات وارتفاع الأسعار في الولايات المتحدة. قبل أن تتراجع الأسعار نسبياً في شهري أغسطس وسبتمبر، مع انحسار الطلب الموسمي. في حين، انخفض متوسط سعر الغازولين الممتاز في **سوق سنغافورة** بنسبة 2.2% ليصل إلى نحو 122.1 دولار/برميل، متأثراً بزيادة الإمدادات الإقليمية،

مع ارتفاع معدلات تشغيل مصافي، وزيادة صادرات الصين وكوريا الجنوبية، فضلاً عن تراجع الطلب الموسمي، وكان لانخفاض صادرات الشرق الأوسط وتوقعات تراجع الصادرات الصينية، دوراً في الحد من انخفاض الأسعار.

وارتفع متوسط السعر في ***سوق الخليج الأمريكي*** بنسبة 6.7% بالمقارنة مع الربع السابق ليبلغ نحو 156.1 دولار/برميل. تجدُر الإشارة إلى أن أسعار الغازولين تختلف ما بين الولايات الأمريكية، مما يعكس التغير في ظروف الإمدادات والطلب المحلية، ومواصفات الوقود المختلفة المطلوبة بموجب قوانين الولايات المختلفة والضرائب. وعادة ما تكون أسعار الغازولين بالتجزئة هي الأعلى في ولايات الساحل الغربي لعدة أسباب وهي، محدودية الارتباط بمراكز التكرير الرئيسية، ومحدودية الإمدادات والطلب المحلي، والضرائب الأعلى من المتوسط، ومواصفات الغازولين في ولاية "كاليفورنيا" التي تجعل إنتاج الغازولين أكثر تكلفة. وبالمقارنة، عادة ما تكون أسعار الغازولين في ولايات ساحل الخليج هي الأقل حيث تضُم نصف طاقة التكرير في الولايات المتحدة الأمريكية، ويُنتج فيها غازولين أكثر مما يُستهلك، كما أن الضرائب في تلك الولايات أقل من المتوسط الوطني.

وقد ارتفع متوسط سعر التجزئة للغازولين العادي (المعدل وفقاً للتضخم) في الولايات المتحدة الأمريكية في الأسبوع الأخير من سبتمبر 2026 إلى 5.482 دولار للجالون، وهو أعلى مستوى له منذ شهر يوليو 2022، انعكاساً لارتفاع أسعار النفط الخام التي تُمثل نحو نصف سعر التجزئة للغازولين الأمريكي، وارتفاع الطلب الموسمي، وانخفاض المخزونات، وقوة الصادرات – لا سيما إلى أمريكا اللاتينية والمكسيك. بينما، كان لاقتراب نهاية موسم القيادة الصيفي في الولايات المتحدة، إلى جانب ارتفاع معدلات تشغيل المصافي، دوراً في الحد من ارتفاع الأسعار.

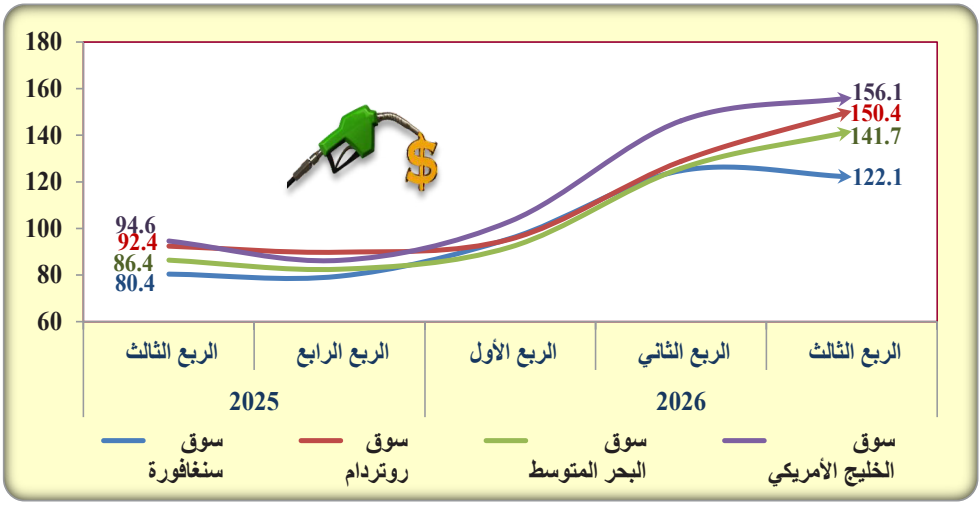
وحققت سوق الخليج الأمريكي أعلى الأسعار من بين الأسواق الأربعة في الربع الثالث من عام 2026، تلتها سوق روتردام، ثم سوق البحر المتوسط وسوق سنغافورة، كما يوضح ***الجدول (3) والشكل (5)***.

الجدول (3)
المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية للمنتجات النفطية في الأسواق الرئيسية، (2025 –2026)
(دولار/ برميل)

		السوق	الغازولين الممتاز	زيت الغاز	زيت الوقود
الربع الثالث 2025		سنغافورة	80.4	88.5	86.7
		روتردام	92.4	94.7	70.4
		البحر المتوسط	86.4	93.7	74.5
		الخليج الامريكي	94.6	86.4	64.0
الربع الرابع		سنغافورة	79.5	87.8	86.6
		روتردام	89.8	92.9	60.6
		البحر المتوسط	82.5	91.9	64.8
		الخليج الامريكي	86.3	84.2	55.7
الربع الأول 2026		سنغافورة	95.7	121.6	120.2
		روتردام	95.4	116.2	68.0
		البحر المتوسط	92.0	114.3	73.5
		الخليج الامريكي	103.1	103.3	64.0
الربع الثاني		سنغافورة	124.8	156.2	144.6
		روتردام	128.8	153.3	88.2
		البحر المتوسط	125.8	152.9	95.1
		الخليج الامريكي	146.2	137.7	83.1
الربع الثالث		سنغافورة	122.1	158.3	147.1
		روتردام	150.4	175.9	89.9
		البحر المتوسط	141.7	178.0	95.2
		الخليج الامريكي	156.1	158.6	72.2
التغير عن	الربع الثاني 2026	سنغافورة	**(2.7)**	**2.1**	**2.6**
		روتردام	**21.7**	**22.7**	**1.7**
		البحر المتوسط	**15.9**	**25.1**	**0.1**
		الخليج الامريكي	**9.9**	**20.8**	**(10.9)**
	الربع الثالث 2025	سنغافورة	**41.7**	**69.8**	**60.4**
		روتردام	**58.0**	**81.3**	**19.5**
		البحر المتوسط	**55.3**	**84.3**	**20.8**
		الخليج الامريكي	**61.5**	**72.1**	**8.2**

المصدر: منظمة أوبك، التقارير الشهرية حول السوق النفطية الصادرة خلال الفترة (أغسطس 2025 – نوفمبر 2026).

الشكل (5)
المعدلات الربع السنوية لأسعار الغازولين الممتاز في الأسواق الرئيسية، (2025-2026)
(دولار/برميل)



المصدر: منظمة أوبك، التقارير الشهرية حول السوق النفطية الصادرة خلال الفترة (أغسطس 2025 – نوفمبر 2026).

- أسعار زيت الغاز

سجلت أسعار زيت الغاز خلال الربع الثالث 2026 مستويات أعلى من أسعار الغازولين وأسعار زيت الوقود في كافة الأسواق. استأثر ***سوق البحر المتوسط*** بأعلى متوسط لأسعار زيت الغاز وهو 178 دولار/برميل، مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 16.4% بالمقارنة بالربع السابق. تلتها ***سوق روتردام*** بمتوسط 175.9 دولار/برميل بنسبة ارتفاع 14.8% بالمقارنة مع الربع السابق، حيث أدى الحظر الذي فرضته روسيا على صادرات الديزل، وتزايد تعطل عمليات التكرير والصيانة الموسمية، إلى تقليص الإمدادات، مع انخفاض المخزونات إلى أدنى مستوياتها في عدة أعوام، وكان لزيادة الواردات من الولايات المتحدة والهند دوراً في الحد من ارتفاع الأسعار. ثم ***سوق الخليج الأمريكي*** بمتوسط 158.6 دولار/برميل، وهو مستوى مرتفع بنسبة 15.1% بالمقارنة مع الربع السابق، مدفوعاً بالتوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، وانخفاض المخزونات، وارتفاع الصادرات – لا سيما إلى أوروبا. وأخيراً ***سوق سنغافورة*** بأدنى متوسط للأسعار بلغ 158.3 دولار/برميل بنسبة ارتفاع 1.3% على أساس فصلي.

- أسعار زيت الوقود

ارتفع متوسط أسعار زيت الوقود في ***سوق سنغافورة*** خلال الربع الثالث من عام 2026 بنسبة 1.8% بالمقارنة مع الربع السابق ليبلغ 147.1 دولار/برميل، مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 69.7% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي. وارتفع متوسط السعر في ***سوق البحر المتوسط*** بنسبة 0.1% بالمقارنة مع الربع السابق ليبلغ 95.2 دولار/برميل، مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 27.9% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. وارتفع متوسط السعر في **سوق *روتردام*** بنسبة 1.9% على أساس فصلي ليصل إلى نحو 89.9 دولار/برميل، مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 27.8% على أساس سنوي. في حين، انخفض متوسط سعر زيت الوقود في ***سوق الخليج الأمريكي*** بنسبة 13.1% على أساس فصلي، ليصل إلى نحو 72.2 دولار/برميل، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى انخفاض طلب مصافي التكرير على زيت الوقود المتبقي كمادة خام ثانوية.

2. العوامل المؤثرة على أسعار النفط الخام

ساد خلال الربع الثالث من عام 2026 العديد من العوامل التي كان لها تأثيرات مباشرة أو غير مباشرة على حركة أسعار النفط الخام، وهي كما يلي:

أ. العوامل ذات العلاقة بأساسيات السوق

- الإمدادات النفطية العالمية

شهد إجمالي الإمدادات النفطية العالمية (نفط خام وسوائل الغاز الطبيعي[3]) ارتفاعاً ملحوظاً بلغ حوالي 4.5 مليون برميل/ يوم خلال الربع الثالث من عام 2026، أي بنسبة 4.6% مقارنة بالربع السابق ليصل إلى نحو 101.9 مليون ب/ي. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع إمدادات دول أوبك المشاركة في إعلان التعاون "Declaration of Cooperation "Doc"، وارتفاع الإمدادات من الدول غير المشاركة في إعلان التعاون (لا سيما دول الشرق الأوسط ودول الأمريكيتين الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)، ***كما يوضح الجدول (4) والشكل (6)***.

[3] هي تلك الأجزاء من الغاز التي تستخلص كسوائل في أجهزة الفصل ومرافق الحقل أو وحدات معالجة الغاز، وتشمل الإيثان والبروبان والبيوتان والبنتان ومكثفات أخرى.

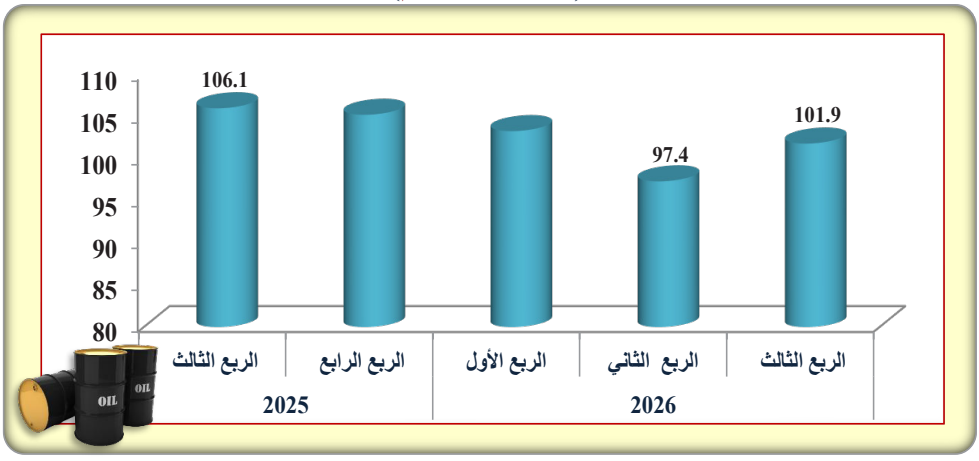
الجدول (4)
تطور الإمدادات العالمية من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي، (2025 – 2026)
(مليون برميل/ يوم)

	الدول المشاركة في إعلان التعاون[4]			الدول الأخرى	إجمالي الإمدادات النفطية العالمية
	دول أوبك	دول خارج أوبك	الإجمالي		
الربع الثالث 2025	33.8	17.3	51.1	55.0	106.1
الربع الرابع	34.4	17.2	51.6	53.7	105.3
الربع الأول 2026	31.9	16.7	48.7	54.7	103.4
الربع الثاني	26.0	17.0	43.0	54.3	97.3
الربع الثالث	30.4	16.7	47.1	54.8	101.9
التغير عن الربع الثاني 2026	4.4	(0.3)	4.1	0.5	4.5
التغير عن الربع الثالث 2025	(3.4)	(0.6)	(4.0)	(0.2)	(4.2)

* بيانات تقديرية.

المصدر: منظمة أوبك، التقارير الشهرية حول السوق النفطية، ديسمبر 2025 ونوفمبر 2026.

الشكل (6)
تطور الإمدادات العالمية من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي، (2025-2026)
(مليون برميل/ يوم)



المصدر: منظمة أوبك، التقارير الشهرية حول السوق النفطية، ديسمبر 2025 ونوفمبر 2026.

[4] الدول المشـــاركة في إعلان التعاون تشـــمل: الدول الأعضـــاء في منظمة أوبك، بما في ذلك الإمارات قبل إعلان خروجها من منظمة أوبك ومجموعة أوبك+ اعتباراً من الأول من شـــهر مايو 2026، وعشـــر دول منتجة للنفط من خارج منظمة أوبك (روســـيا، وكازخســـتان، وأذربيجان، والبحرين، وعُمان، وماليزيا، والمكسيك، والسودان، وبروناي، وجنوب السودان).

- **إمدادات الدول المشاركة في إعلان التعاون من داخل منظمة أوبك وخارجها**

- دول أوبك

ارتفعت الإمدادات النفطية (نفط خام وسوائل الغاز الطبيعي) **لدول أوبك** بشكل ملحوظ خلال الربع الثالث من عام 2026 بلغ نحو 4.4 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 16.7% مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى حوالي 30.4 مليون برميل/يوم. أما فيما يخص حصة دول أوبك من إجمالي الإمدادات النفطية العالمية خلال الربع الثالث 2026، فقد بلغت نحو 29.8%، وهو مستوى أعلى من المستوى المسجل في الربع السابق البالغ نحو 26.8%، ***كما يوضح الشكل (7) والجدول (4) المشار إليه آنفاً.***

وفي هذا السياق، ارتفعت امدادات دول أوبك من **النفط الخام** فقط خلال الربع الثالث 2026 بمقدار 4.4 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى 24.355 مليون برميل/يوم. في حين استقرت إمدادات أوبك من سوائل الغاز الطبيعي والنفوط غير التقليدية عند نفس مستوى الربع السابق البالغ نحو 6.1 مليون ب/ي. ويعزى الارتفاع في امدادات دول أوبك بشكل رئيسي إلى التعافي التدريجي في صادرات الدول العربية الأعضاء في منظمة أوبك التي تأثرت خلال الربع السابق بالاضطرابات الجيوسياسية، وما يرتبط بها من استهدافات للبنية التحتية للطاقة وتوقف شبه كلي لحركة الملاحة البحرية عبر مضيق هرمز. حيث ارتفعت إمدادات جمهورية العراق بمقدار 1.780 مليون ب/ي لتصل إلى نحو 3.4 مليون ب/ي، ودولة الإمارات العربية المتحدة بمقدار 1.174 مليون ب/ي لتصل إلى حوالي 3.8 مليون ب/ي، ودولة الكويت بمقدار 973 ألف ب/ي لتصل إلى نحو 1.840 مليون ب/ي، والمملكة العربية السعودية بمقدار 706 ألف ب/ي لتصل حوالي إلى 7.5 مليون ب/ي. كما ارتفعت الإمدادات من فنزويلا بمقدار 45 ألف ب/ي، بدعم من إصلاح السياسات والتغير الذي طرأ على التراخيص العامة الأمريكية. وارتفعت إمدادات كل من دولة ليبيا (27 ألف ب/ي)، وجمهورية الجزائر (16 ألف ب/ي)، ونيجيريا (10 آلاف ب/ي). في حين تراجعت الإمدادات من إيران بمقدار 364 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق، والجابون بمقدار 6 آلاف ب/ي، والكونجو بمقدار 3 آلاف ب/ي.

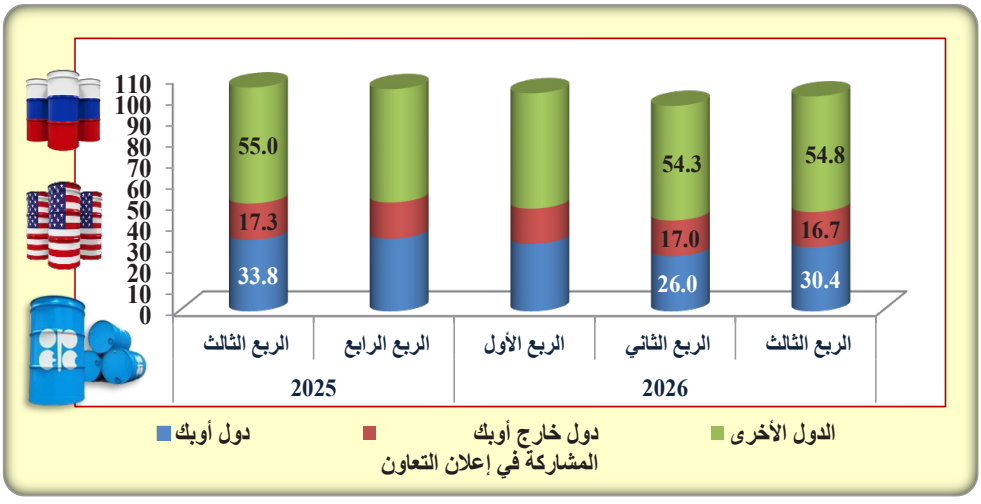
- **دول خارج أوبك المشاركة في إعلان التعاون**

انخفض إجمالي الإمدادات النفطية من **الدول العشر المشاركة في إعلان التعاون من خارج أوبك** خلال الربع الثالث 2026 بمقدار 296 ألف برميل/يوم، أي بنسبة 1.7% مقارنة بالربع السابق، لتبلغ 16.7 مليون برميل/يوم، ويعزى ذلك الانخفاض بشكل رئيسي إلى انخفاض إمدادات روسيا بمقدار 238 ألف ب/ي وسط استمرار التوترات الجيوسياسية بشرق أوروبا، وانخفاض الإمدادات من كازاخستان بمقدار 110 ألف ب/ي مع تعليق خط أنابيب بحر قزوين عمليات استقبال شحنات النفط. فضلاً عن انخفاض الإمدادات في كل من ماليزيا (24 ألف ب/ي) والمكسيك (14 ألف ب/ي) وأذربيجان (6 آلاف ب/ي). في حين ارتفعت الإمدادات من مملكة البحرين بمقدار 52 ألف ب/ي، وسلطنة عمان (23 ألف ب/ي)، وبروناي (12 ألف ب/ي)، وجنوب السودان (9 آلاف ب/ي).

- **إمدادات الدول الأخرى غير المشاركة في إعلان التعاون**

ارتفع إجمالي الإمدادات النفطية **لمجموعة الدول غير المشاركة في إعلان التعاون** خلال الربع الثالث من عام 2026 بنحو 460 ألف برميل/يوم، أي بنسبة 0.8% مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى نحو 54.8 مليون برميل/ يوم، ***كما يوضح الشكل (7) والجدول (4) المشار إليه سابقاً.***

الشكل (7)
تطور الإمدادات النفطية العالمية وفق المجموعات الرئيسية، (مليون ب/ي)



المصدر: منظمة أوبك، التقارير الشهرية حول السوق النفطية، ديسمبر 2025 ونوفمبر 2026.

ارتفعت الإمدادات النفطية من **دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** خلال الربع الثالث 2026 بمقدار 300 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى حوالي 19.2 مليون ب/ي. وفي هذا السياق، ارتفعت إمدادات دول **الشرق الأوسط** (لا تشمل الدول الموقعة على إعلان التعاون) بنحو 370 ألف ب/ي على أساس فصلي، لتصل إلى نحو 1 مليون ب/ي، بدعم من التعافي التدريجي من تداعيات التوترات الجيوسياسية التي تشهدها المنطقة، كما ارتفعت إمدادات دول أوراسيا الأخرى بمقدار 10 آلاف ب/ي. في حين، انخفضت إمدادات **الصين** بنحو 30 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق، لتبلغ نحو 4.65 مليون ب/ي، تزامناً مع استمرار تباطؤ عمليات التنقيب في الآبار القديمة القائمة على تطبيق تقنيات الاستخلاص المعزز التي تهدف إلى زيادة معدلات الاستخراج. وتلتزم الصين في خطتها الخمسية (2026 – 2030)، بالحفاظ على مستوى إنتاج لا يقل عن حوالي 4 مليون ب/ي من النفط الخام.

واستقرت إمدادات **دول أمريكا اللاتينية** عند نفس مستوى الربع السابق وهو 8.4 مليون ب/ي، حيث تأثرت الإمدادات من **غيانا** سلباً باستمرار انخفاض إنتاج مشروع "Liza 1" خلال شهر يوليو، وتراجع إنتاج مشروع "Payara"، ومشروع "Liza 2" في أغسطس 2026 الذي شهد تسجيل أدنى مستوى إنتاج شهري في غيانا منذ نحو عام، بلغ نحو 832 ألف ب/ي، وقد تسبب الحريق الذي اندلع في وحدة الإنتاج والتخزين والتفريغ العائمة "Liza Unity" في تعليق عمليات الإنتاج والتفريغ مؤقتاً، قبل استئنافها. في حين ارتفع، إنتاج النفط في **البرازيل** مسجلاً أعلى مستوى له على الإطلاق بلغ نحو 4.7 مليون ب/ي في شهر سبتمبر، بدعم رئيسي من إنتاج حقول ما قبل الملح "Pre-salt" – لا سيما حقل "Búzios[5]" الواقع في حوض "Santos"، إلى جانب استمرار مساهمة المشروعات البحرية الكبرى في تعزيز الطاقة الإنتاجية، مثل مشروعات "Mero" و"Tupi" و"Bacalhau"، مدعومة بالتوسع في تشغيل وحدات الإنتاج والتخزين والتفريغ العائمة (FPSOs). هذا وقد واصلت البرازيل توجيه صادراتها النفطية إلى الأسواق الآسيوية – لا سيما الصين والهند، تزامناً مع استمرار التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، مستفيدة من ارتفاع إنتاجها ومحدودية طاقتها التكريرية. وفي **الأرجنتين**، واصل إنتاج النفط ارتفاعه، مسجلاً مستوى قياسي جديد بلغ حوالي

[5] يُعتبر حقل "Búzios" أكبر حقل نفط في المياه العميقة في العالم، ويضم 8 وحدات إنتاج عاملة، بالإضافة إلى وحدتي الإنتاج والتخزين والتفريغ العائمتين "Almirante Barroso" و "Almirante Tamandaré"، وتبلغ الطاقة الإنتاجية الاسمية للحقل 225 ألف ب/ي.

974 ألف ب/ي في شهر سبتمبر 2026، بدعم من استمرار توسع إنتاج النفط غير التقليدي من تكوين "Vaca Muerta" المُصنف ضمن أكبر حقول النفط الصخري في العالم، بما في ذلك إنتاج حقل "Bajo del Choique–La Invernada"، وحقل "La Amarga Chica"، تزامناً مع زيادة الاستثمارات وأنشطة الحفر والتكسير الهيدروليكي.

وانخفضت الإمدادات النفطية من الدول الأسيوية الأخرى (لا تشمل الصين والهند) خلال الربع الثالث 2026 بنحو 30 ألف ب/ي على أساس فصلي، لتصل إلى نحو 1.7 مليون ب/ي. كما انخفضت الإمدادات النفطية من دول أفريقيا بنحو 30 ألف ب/ي لتصل إلى نحو 2.2 مليون ب/ي.

أما فيما يخص **دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية**[6]، فقد ارتفع إجمالي إمداداتها النفطية بمقدار 170 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى حوالي 33 مليون ب/ي. وفي هذا السياق، ارتفع الإنتاج **الأمريكي** من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي غير التقليدية بمقدار 70 ألف ب/ي على أساس فصلي، ليبلغ نحو 22.9 مليون ب/ي، مدفوعاً بوصول إنتاج النفط الخام إلى أعلى مستوى على الإطلاق بلغ نحو 13.979 مليون ب/ي خلال الأسبوع الأخير من سبتمبر 2026، تزامناً مع زيادة الإنتاج في حوض "Permian" نتيجة تحسن الجدوى الاقتصادية في ظل ارتفاع أسعار النفط الخام الناجم عن استمرار التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، إلى جانب تنامي إنتاج الحقول البحرية في خليج المكسيك، واستمرار مساهمة المشروعات الجديدة، مثل "Shenandoah" و"Ballymore" و"Whale"، في تعزيز الطاقة الإنتاجية.

- **إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية[7]، وتطور عدد الحفارات العاملة**

ارتفع متوسط إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الربع الثالث 2026 بنحو 34 ألف ب/ي، أي بنسبة 0.4% فقط على أساس فصلي، ليبلغ نحو 9.5 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بمقدار 6 آلاف ب/ي على أساس سنوي. الجدير بالذكر أن إنتاج النفط الصخري شكل 67.9% من متوسط إنتاج النفط الخام الأمريكي الذي بلغ نحو 14 مليون ب/ي، ويتركز بشكل رئيسي في حوض

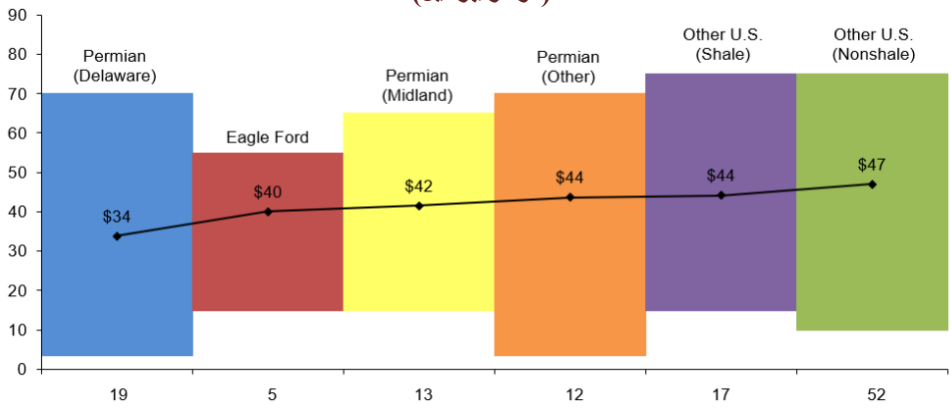
[6] تضم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عضويتها كل من: النمسا، أستراليا، بلجيكا، كندا، تشيلي، كولومبيا، كوستا ريكا، التشيك، الدنمارك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، المجر، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، كوريا الجنوبية، لاتفيا، ليتوانيا، لوكسمبورغ، المكسيك، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية.

[7] يمثل إنتاج سبع تكوينات جيولوجية لإنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وهي تكوينات: Austin Chalk، Bakken، Eagle Ford، Niobrara، Permian، Mississippian، Woodford، بالإضافة إلى عدة تكوينات أخرى.

"Permian"[8] – أكبر مكمن للنفط الصخري في الولايات المتحدة. وتجدر الإشارة إلى أنه من العوامل الرئيسية التي أدت إلى ارتفاع إنتاج النفط الصخري الأمريكي خلال الربع الثالث من عام 2026، هو قيام شركات الطاقة المنتجة بتوسيع نطاق عمليات الحفر لديها، وزيادة الإنفاق الرأسمالي، مع إعادة توجيه جزء منه لرفع الإنتاج للاستفادة من ارتفاع أسعار النفط، بعد أن كانت تلك الشركات تركز على الالتزام بالانضباط الرأسمالي وتخفيض الديون وسداد مستحقات المساهمين خلال الأعوام الماضية. وعلى عكس معظم حقول النفط التقليدية البرية والبحرية، التي تتطلب عدة أعوام لتوسيع الإنتاج، يُمكن تشغيل آبار النفط الصخري خلال أشهر قليلة. وقد ساهمت تقنيات الحفر المُحسنة واستخدام الذكاء الاصطناعي في زيادة كميات الاستخراج وتقصير الجداول الزمنية للمشروعات.

ووفقاً لأحدث استطلاع للطاقة صادر عن بنك الاحتياطي الفيدرالي بمقاطعة "Dallas" في سبتمبر 2026، بمشاركة 127 شركة للطاقة في المناطق الأكثر إنتاجاً للنفط الخام في الولايات المتحدة، يتراوح سعر خام غرب تكساس الذي تحتاجه تلك الشركات لتغطية نفقات تشغيل الآبار المحفورة فعلياً بين 34 دولار/برميل في منطقة "Delaware" بحوض Permian و47 دولار/برميل في الأحواض الأخرى غير الصخرية، **كما يوضح *الشكل (8)***.

الشكل (8)
أسعار النفط الخام المطلوبة لتغطية نفقات تشغيل الآبار المحفورة، (دولار/برميل)

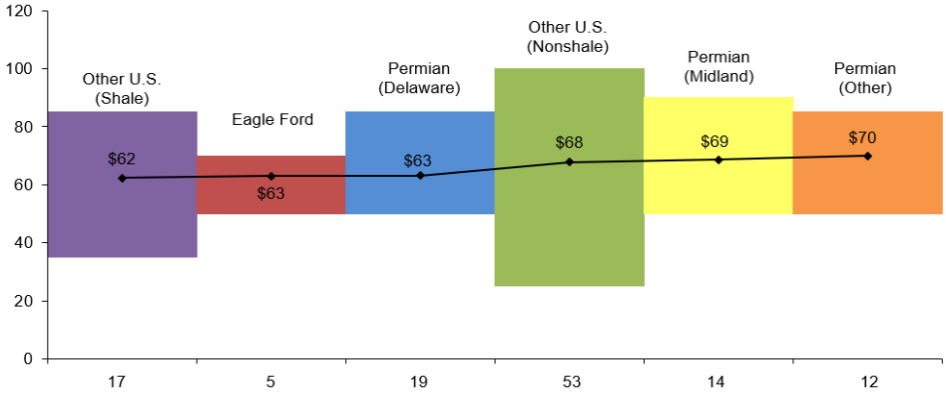


المصدر: استطلاع الطاقة الفصلي لبنك الاحتياطي الفيدرالي بمقاطعة Dallas الأمريكية، 1 سبتمبر 2026.

[8] اضافت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية في مارس 2026، مناطق "Avalon"،"Barnett"،"Dean"،"Woodford" ضمن حوض "Permian".

في حين تحتاج شركات الطاقة المشاركة في استطلاع الطاقة الفصلي لحفر بئر جديد مربح إلى سعر يتراوح بين 62 دولار/برميل في الأحواض الصخرية (باستثناء Eagle Ford و Permian)، و70 دولار/برميل في مناطق حوض Permian (باستثناء Delaware و Midland)، ***كما يوضح الشكل (9)***.

الشكل (9)
أسعار النفط الخام المطلوبة لحفر بئر جديد مربح،
دولار/برميل



المصدر: استطلاع الطاقة الفصلي لبنك الاحتياطي الفيدرالي بمقاطعة Dallas الأمريكية، 1 سبتمبر 2026.

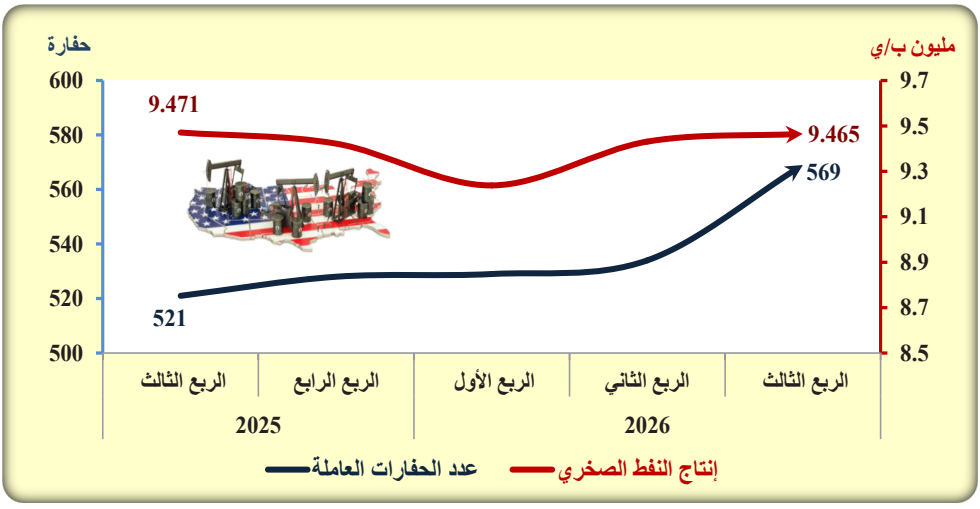
أما فيما يخص متوسط عدد حفارات النفط والغاز العاملة خلال الربع الثالث من عام 2026، فقد ارتفع بشكل ملحوظ، بلغ 35 حفارة مقارنة بالربع السابق، وذلك انعكاساً لتزايد نشاط الإنتاج، ليصل إجمالي عددها إلى 569 حفارة، وهو مستوى مرتفع بمقدار 28 حفارة مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، ***كما يوضح الجدول (5) والشكل (10)***.

الجدول (5)
متوسط إمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وعدد الحفارات العاملة، (2025– 2024)

		إمدادات النفط الصخري (مليون برميل/يوم)	عدد الحفارات العاملة (حفارة)
الربع الثالث 2025		9.471	521
الربع الرابع		9.422	528
الربع الأول 2026		9.238	529
الربع الثاني		9.431	534
الربع الثالث		9.465	569
التغير عن	الربع الثاني 2026	0.034	35
	الربع الثالث 2025	(0.006)	48

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، تقرير توقعات الطاقة على المدى القريب، نوفمبر 2026.

الشكل (10)
متوسط إمدادات النفط الصخري الأمريكي وعدد الحفارات العاملة، (2025 – 2026)

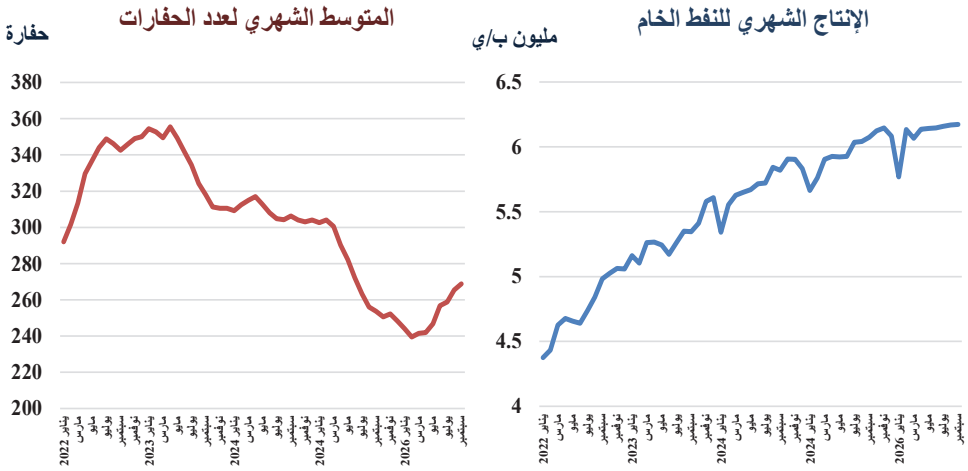


المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، تقرير توقعات الطاقة على المدى القريب، نوفمبر 2026.

وفي هذا السياق، تجدُر الإشارة إلى تراجُع الصلة التقليدية بين نشاط منصات الحفر والإنتاج خلال الفترة الأخيرة، ويعزى ذلك إلى تحسن كفاءة الحفر، حيث قامت شركات الطاقة الأمريكية بالتركيز على أكثر المناطق إنتاجية، وتم حفر آبار أفقية أطول لزيادة الاتصال بالصخور الحاملة للنفط الخام، كما تم استخدام تقنيات أكثر كفاءة لضمان الجدوى الاقتصادية. ويتجلى ذلك بشكل واضح

في حوض "Permian" الذي ارتفع إنتاجه بنسبة بلغت 41.3%، أي ما يعادل نحو 1.8 مليون ب/ي، خلال الفترة (يناير 2022 – سبتمبر 2026)، على الرغم من انخفاض إجمالي عدد منصات الحفر بنسبة 8% خلال نفس الفترة، ***كما يوضح الشكل (11)***.

الشكل (11)
إنتاج النفط الخام وعدد الحفارات العاملة في حوض "Permian"
خلال الفترة (يناير 2022 – يونيو 2026)



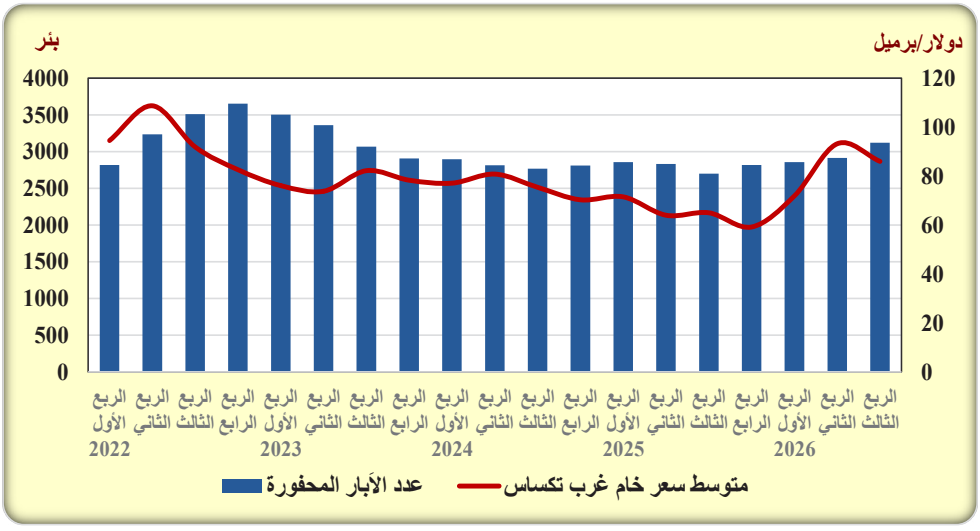
المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، تقرير توقعات الطاقة على المدى القريب، نوفمبر 2026.

وقد استفادت شركات النفط الأمريكية بشكل متزايد من التقدم التكنولوجي، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، وتقنيات التكسير الهيدروليكي الإلكتروني، وعمليات الحفر الآلية لتحسين العمليات مع تشغيل عدد أقل من الحفارات، حيث ساهم ذلك التحول نحو الحلول الرقمية إلى تحسين تقنيات الحفر وتقليل وقت تعطل الحفارات، كما يوفر تحليلات متقدمة للمساعدة في استهداف العمليات المستقبلية. ومن المتوقع أن تواصل الإنتاجية لكل منصة حفر ارتفاعها، بدعم من التحسينات التكنولوجية وزيادة سعة خطوط الأنابيب. كما يوفر خط الأنابيب Matterhorn Express الذي تم إضافته مؤخراً في حوض "Permian" سعة إضافية تسمح لشركات الطاقة في الولايات المتحدة بزيادة إنتاج النفط. وسيساهم ذلك بشكل كبير في خفض تكاليف الإنتاج على أساس البرميل، مع تحرير النقد لاستخدامات أخرى مثل توزيعات الأرباح وإعادة شراء الأسهم.

■ **الآبار المحفورة (المكتملة وغير المكتملة) في الولايات المتحدة الأمريكية**

ارتفع إجمالي عدد آبار النفط والغاز المحفورة في الأحواض الصخرية بالولايات المتحدة الأمريكية خلال الربع الثالث 2026 بمقدار 210 بئر مقارنة بمستويات الربع السابق، ليصل إلى حوالي 3122 بئر، وهو مستوى مرتفع بمقدار 424 بئر على أساس سنوي. يأتي ذلك تزامناً مع المستويات المرتفعة لأسعار خام غرب تكساس التي عادة ما ترتبط بدورها بعلاقة طردية مع عدد الآبار المحفورة، ***كما يوضح الشكل (12)***. وقد أشارت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إلى أنه يتعين على المشغلين حفر آبار جديدة للحفاظ على مستويات الإنتاج أو زيادتها، لا سيما في ظل تراجع كميات الإنتاج من الآبار القائمة بسبب انخفاض ضغط المكمن بمرور الوقت.

الشكل (12)
تطور إجمالي عدد الآبار المحفورة من النفط والغاز الصخري الأمريكي، (2022 – 2026)



المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، تقرير توقعات الطاقة على المدى القريب، نوفمبر 2026.

والجدير بالذكر، أن النسبة الأكبر من الآبار المحفورة مكتملة الإنجاز، والتي تعرف بالآبار المحفورة المكتملة، وهي ترتبط بعلاقة طردية مع متوسط أسعار النفط الخام، أما النسبة الباقية من الآبار المحفورة لا يتم استكمالها "Drilled but uncompleted (DUCs)" إلا عند وصول أسعار خام غرب تكساس إلى مستويات مناسبة للمنتجين وتعرف بالآبار غير المكتملة. وفي هذا السياق،

تشـــير التقديرات إلى انخفاض الإجمالي التراكمي لعدد الآبار المحفورة غير المكتملة في نهاية الربع الثالث من عام 2026 بحوالي 118 بئر، مقارنة بنهاية الربع الســابق ليبلغ 4777 بئر، وهو مســتوى منخفض بنحو 607 بئر على أساس سنوي.

ارتفعت إمدادات **كندا** النفطية خلال الربع الثالث 2026، تزامناً مع اكتمال أعمال الصـــيانة الموســمية ومعالجة الاضــطرابات الناجمة عن حرائق الغابات التي اندلعت في مقاطعة "Alberta" خلال الربع السابق، لا سيما منطقة "Lac la Biche" التي تضم عدداً من أكبر آبار الرمال النفطية. وفي هذا السياق، سجل إنتاج النفط الخام الاصطناعي مستوى قياسي جديد في شهر يوليو بلغ نحو 1.44 مليون ب/ي، قبل أن يتراجع بشكل نسبي في شهر أغسطس على خلفية أعمال الصيانة الدورية في بعض منشآت استخراج الرمال النفطية بشمال مقاطعة "Alberta". كما تلقى الإنتاج الكندي دعماً من توجه الشركات المنتجة للاستفادة من ارتفاع الأسعار العالمية نتيجة التوترات الجيوسياسية في الشـرق الأوسـط، الأمر الذي عزز ربحية الإنتاج وشـجع تلك الشـركات على الحفاظ على معدلات تشغيل مرتفعة، مع مواصلة الاستفادة من توسعة خط أنابيب "Trans Mountain" الذي ساهم في تحسين القدرة على تصدير النفط الخام إلى الأسواق الآسيوية – لا سيما الصين.

وانخفضـــت الامدادات النفطية من **دول أوروبا** في الربع الثالث 2026 بحوالي 70 ألف ب/ي مقارنة بالربع الســـابق لتبلغ حوالي 3.50 مليون ب/ي، متأثرة بأعمال الصـــيانة الدورية في حقل "Johan Sverdrup"، إلى جانب التوقفات التشـــغيلية غير المخططة في عدد من الحقول البحرية – لا سـيما "Johan Castberg" و"Troll"، مما حد من الأثر الإيجابي لبدء الإنتاج من بعض الحقول الجديدة، مثل "Halten East" و"Verdande".

الطلب العالمي على النفط

ارتفع الطلب العالمي على النفط خلال الربع الثالث من عام 2026 بشـــكل ملحوظ بلغ حوالي 3.4 مليون ب/ي مقارنة بالربع الســـابق، أي بنســـبة 3.3%، ليصـــل إلى حوالي 106 مليون ب/ي، مشـكلاً ارتفاعاً بحوالي 480 ألف ب/ي على أساس سـنوي. ويعزى ذلك الارتفاع بشـكل رئيسـي إلى تعافي الطلب في الصـين، ودول منظمة التعاون الاقتصـادي والتنمية – لا سـيما في الولايات المتحدة،

ودول الشرق الأوسط وأفريقيا، وروسيا، والهند، ودول أمريكا اللاتينية. في حين انخفض الطلب على النفط في باقي الدول الآسيوية، وباقي دول أوراسيا، ***كما يوضح الجدول (6) والشكل (13).***

الجدول (6)

تطور الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية، (2025–2026)

(مليون برميل/ يوم)

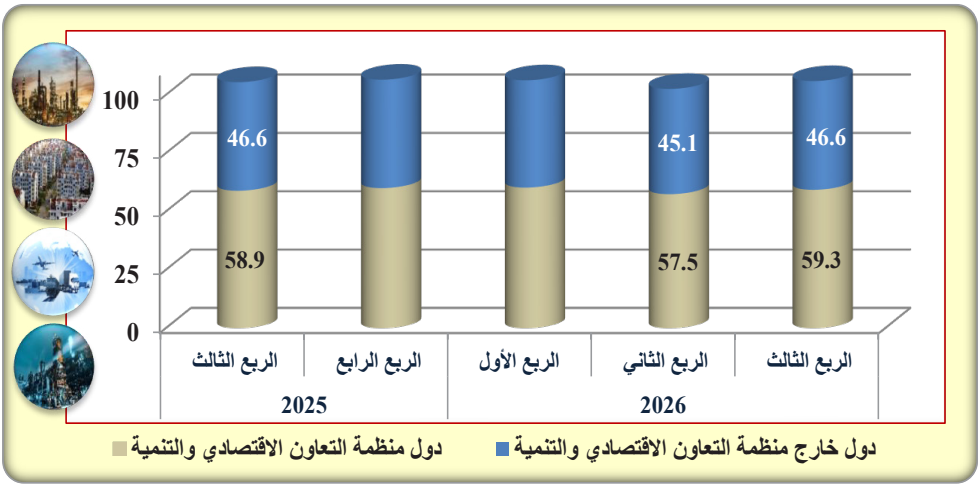
		دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	إجمالي الطلب العالمي
الربع الثالث 2025		46.6	58.9	105.5
الربع الرابع		46.5	60.1	106.6
الربع الأول 2026		46.0	60.3	106.3
الربع الثاني		45.1	57.5	102.6
الربع الثالث		46.6	59.3	106.0
التغير عن	**الربع الثاني 2026**	**1.5**	**1.9**	**3.4**
	الربع الثالث 2025	**0.080**	**0.400**	**0.480**

المصدر: منظمة أوبك، التقارير الشهرية حول السوق النفطية، ديسمبر 2025 ونوفمبر 2026.

الشكل (13)

التطورات الربع السنوية للطلب العالمي على النفط، (2025-2026)

(مليون برميل/ يوم)



المصدر: منظمة أوبك، التقارير الشهرية حول السوق النفطية، ديسمبر 2025 ونوفمبر 2026.

وفيما يلي بيان للتطورات التي شهدتها مستويات الطلب على النفط لكل مجموعة من المجموعات الدولية على حدة خلال الربع الثالث من عام 2026:

- **الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية**

ارتفع طلب مجموعة **دول منظمة التعاون الاقتصـــادي والتنمية** على النفط خلال الربع الثالث من عام 2026 بنحو 1.5 مليون ب/ي، أي بنسـبة 3.3% مقارنة بالربع السـابق، ليصـل إلى حوالي 46.6 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 80 ألف ب/ي على أساس سنوي.

وضـمن دول منظمة التعاون الاقتصـادي والتنمية، ارتفع طلب **دول الأمريكيتين** خلال الربع الثالث 2026 بمقدار 840 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق ليبلغ نحو 26.4 مليون ب/ي. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع الطلب على النفط في **الولايات المتحدة الأمريكية** بنحو 620 ألف ب/ي بدعم من مجموعة من العوامل الموسـمية والتشـغيلية، في مقدمتها زيادة الطلب على وقود النقل – لا سـيما الغازولين ووقود الطائرات، على خلفية ارتفاع حركة السفر خلال موسم العطلات الصيفية، إلى جانب ارتفاع نشـاط المصـافي للاسـتفادة من تحسـن هوامش التكرير وتلبية الطلب على المنتجات النفطية – لا سـيما الديزل، في ظل نقص الإمدادات في الأسـواق العالمية. وفي هذا السـياق، ارتفع الطلب على وقود الطائرات النفاثة خلال الأسبوع المنتهي في 17 من يوليو إلى نحو 2.1 مليون ب/ي، وهو أعلى مسـتوى له على الإطلاق منذ بدء تسـجيل إدارة معلومات الطاقة الأمريكية لتلك البيانات عام 1991، تزامناً مع إقامة كأس العالم لكرة القدم 2026 في الولايات المتحدة الأمريكية.

وارتفع طلب **دول آسـيا والمحيط الهادئ** خلال الربع الثالث 2026 بنحو 350 ألف ب/ي على أساس فصلي – لا سيما في شهري أغسطس وسبتمبر، بدعم من تحسن النشاط الموسمي في استهلاك وقود النقل – لا سـيما البنزين ووقود الطائرات، تزامناً مع تعافي نشـاط مصـافي التكرير في عدد من الاقتصـادات الآسـيوية، فضـلاً عن التدابير المختلفة التي اتخذتها تلك الدول، بما في ذلك تقديم الدعم لتخفيف بعض تداعيات اضـطرابات سـوق النفط على تكاليف الإنتاج المحلية. في حين، واجه الطلب على النافتا المسـتخدمة كمادة خام أولية في صـناعة البتروكيماويات ضـغوطاً ناجمة عن تحديات في سـلاسـل التوريد بسـبب تداعيات التوترات الجيوسـياسـية في الشـرق الأوسـط، مما دفع كبار منتجي البتروكيماويات إلى خفض معدلات التشغيل، أو إعلان حالة "القوة القاهرة" خلال شهر يوليو 2026، نتيجة نقص الإمدادات وارتفاع الأسعار.

كما ارتفع طلب **دول أوروبا** في الربع الثالث 2026 بنحو 300 ألف ب/ي على أساس فصلي، بدعم رئيسـي من ارتفاع الطلب على وقود النقل خلال موسـم العطلات الصـيفي، والتعافي النسـبي في

نشاط مصافي التكرير لتلبية الطلب المحلي، فضلاً عن التدابير التي اتخذتها دول الاتحاد الأوروبي للتخفيف من الأثر المحتمل لارتفاع أسعار الطاقة الناجم عن الاضطرابات المستمرة في سوق النفط، بما في ذلك خفض الضرائب غير المباشرة وضريبة القيمة المضافة في إيطاليا وإسبانيا، ووضع حد أعلى لأسعار الوقود بالتجزئة في فرنسا. في حين تأثر الطلب سلباً باستمرار ضعف النشاط الصناعي، نتيجة ارتفاع تكاليف الطاقة والمواد الأولية، ***كما يوضح الجدول (7)***.

الجدول (7)
تطور الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، (2024–2025)
(مليون برميل/ يوم)

		دول الأمريكيتين	دول أوروبا	دول أسيا/ المحيط الهادئ	إجمالي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
	الربع الثالث 2025	25.8	13.8	6.9	46.6
	الربع الرابع	25.6	13.5	7.4	46.5
	الربع الأول 2026	25.7	13.0	7.3	46.0
	الربع الثاني	25.6	13.3	6.3	45.1
	الربع الثالث	26.4	13.6	6.7	46.6
التغير عن	الربع الثاني 2026	0.840	0.300	0.350	1.5
	الربع الثالث 2025	0.590	(0.250)	(0.260)	0.080

* بيانات تقديرية.
** الأرقام بين قوسين تعني سالباً.
المصدر: منظمة أوبك، التقارير الشهرية حول السوق النفطية، ديسمبر 2025 ونوفمبر 2026.

- **الطلب على النفط في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية**

ارتفع طلب **دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** على النفط خلال الربع الثالث من عام 2026 بنحو 1.9 مليون ب/ي، أي بنسبة 3.2% على أساس فصلي، ليبلغ 59.3 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 400 ألف ب/ي مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. وضمن تلك الدول، ارتفع إجمالي طلب **الدول الآسيوية** على النفط بنحو 1 مليون ب/ي مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى نحو 32.2 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بحوالي 90 ألف ب/ي على أساس سنوي. حيث ارتفع **الطلب الصيني**، الذي يُعد المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي الآسيوي، بشكل ملحوظ بلغ حوالي 1.1 مليون ب/ي مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى نحو 16.9 مليون ب/ي، بدعم من تعافي



نشاط مصافي التكرير في ظل تحسن تدفقات النفط الخام من منطقة الشرق الأوسط، وتوافر مصادر بديلة للإمدادات، وتخفيف القيود المفروضة على صادرات الوقود. إلى جانب إعادة بناء المخزونات تزامناً مع تراجع أسعار النفط الخام. وفي الوقت نفسه، ساهم موسم السفر الصيفي في تعزيز الطلب المحلي على الغازولين ووقود الطائرات، كما أدى موسم الحصاد الخريفي إلى زيادة الطلب على الديزل، وكان لنمو الإنتاج الصناعي – لا سيما الصناعات التحويلية – دوراً في ارتفاع الطلب على الديزل والمنتجات النفطية المستخدمة كمواد أولية في الصناعات البتروكيماوية. في حين تأثر الطلب سلباً، باستمرار توسع انتشار المركبات الكهربائية وشاحنات الغاز الطبيعي المسال وتحسينات كفاءة مركبات محركات الاحتراق الداخلي.

كما ارتفع **الطلب في الهند** بنحو 90 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق ليبلغ 5.4 مليون ب/ي، بدعم رئيسي من ارتفاع الطلب على الديزل على خلفية تزايد مشروعات البنية التحتية وأنشطة النقل البري للبضائع، وتحسن الإنتاج الصناعي، والتوسع في استخدام الآلات الزراعية للري خلال فترة نقص هطول الأمطار في شهر يوليو، وارتفاع مبيعات المركبات التجارية. فضلاً عن ارتفاع الطلب على الغازولين تزامناً مع موسم السفر والعطلات الصيفي. ومن جانب آخر، ساهم استمرار الإنفاق الاستهلاكي والاستثمارات والدعم الحكومي للقطاعات الحيوية، بما في ذلك إبقاء أسعار وقود السيارات ثابتة في محطات الوقود، في ارتفاع الطلب على النفط في الهند.

وفي المقابل، انخفض الطلب على النفط في **باقي الدول الآسيوية** بحوالي 140 ألف ب/ي، متأثراً بتداعيات التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، وما نتج عنها من اضطرابات في تدفقات النفط والمنتجات المكررة، وارتفاع تكاليف الاستيراد والشحن وأسعار الوقود، الأمر الذي حد من استهلاك المنتجات النفطية، لا سيما الديزل ووقود النقل. كما أدى انخفاض إمدادات المنتجات النفطية المستخدمة كمواد أولية للصناعات البتروكيماوية، في تراجع استهلاك النافتا وغيرها من المنتجات. فضلاً عن تباطؤ النشاط الاقتصادي والصناعي في بعض هذه الدول، واستمرار إجراءات ترشيد استهلاك الوقود التي اتخذتها بعض الحكومات في إطار إدارة الطلب على الطاقة.

وارتفع الطلب في **دول الشرق الأوسط** بشكل ملحوظ بلغ نحو 500 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 8.9 مليون ب/ي. وقد ارتفع طلب **الدول العربية** على النفط بنحو 379 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 7.5 مليون ب/ي، أي ما يشكل 12.6% من إجمالي طلب دول خارج

منظمة التعاون الاقتصـــادي والتنمية خلال الربع الثالث من عام 2026، ويعزى ذلك الارتفاع إلى العوامل الموسمية المرتبطة بارتفاع درجات الحرارة وزيادة استهلاك الكهرباء خلال فصل الصيف، فضلاً عن زيادة الاعتماد على الوقود السائل في توليد الكهرباء لتعويض نقص إمدادات الغاز الطبيعي في بعض دول المنطقة، وارتفاع الطلب على الغازولين ووقود الطائرات خلال موسم السفر الصيفي، وتعافي نشـاط مصـافي التكرير وتزايد عمليات المعالجة للنفط الخام. كما ارتفع الطلب على النفط في **دول أفريقيا** بنحو 220 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق ليبلغ حوالي 5 مليون ب/ي، تزامناً مع تحسن توافر المنتجات النفطية في ظل تنوع مصادر الاستيراد، فضلاً عن ارتفاع نشاط مصافي التكرير.

ومن جهة أخرى، ارتفع الطلب على النفط في **دول أمريكا اللاتينية** خلال الربع الثالث 2026 بنحو 90 ألف ب/ي مقارنة بالربع السـابق، ليصـل إلى نحو 7.2 مليون ب/ي. ويعزى ذلك إلى زيادة اسـتهلاك الديزل في البرازيل، في ظل بدء موسـم زراعة المحاصـيل الصـيفية وتحسـن النشـاط الصـناعي، إلى جانب ارتفاع الطلب على وقود الطائرات تزامناً مع موسم العطلات الصـيفية وزيادة حركة السـفر. كما سـاهم اسـتمرار نمو أنشـطة قطاع النفط والغاز في الأرجنتين في دعم الطلب على الديزل والوقود المسـتخدم في العمليات الإنتاجية والنقل والخدمات اللوجسـتية المرتبطة بالقطاع. وفي المقابل، ظلت الضـغوط الناجمة عن ارتفاع أسـعار المنتجات النفطية واضـطرابات الإمدادات الناجمة عن التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، تحد من نمو الطلب في بعض الدول.

وارتفع طلب **دول أوراسـيا** بنحو 50 ألف ب/ي مقارنة بالربع الثاني من عام 2026، حيث ارتفع **طلب روسـيا** على النفط بمقدار 190 ألف ب/ي ليصـل إلى 4.1 مليون ب/ي. في حين انخفض الطلب في باقي دول أوراسـيا بحوالي 140 ألف ب/ي مقارنة بالربع السـابق ليبلغ 1.2 مليون ب/ي، ***كما يوضح الجدول (8)***.

الجدول (8)
تطور الطلب على النفط في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، (2025–2026)
(مليون برميل/ يوم)

	2025		2026			التغير عن	
	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث*	الربع الثاني 2026	الربع الثالث 2025
الدول العربية:	**7.5**	**7.5**	**7.3**	**7.1**	**7.5**	**0.379**	**-**
الدول الأعضاء	6.4	6.4	6.2	6.0	6.4	0.379	-
باقي الدول العربية	**1.1**	**1.1**	**1.1**	**1.1**	**1.1**	**-**	**-**
دول أخرى في الشرق الأوسط وأفريقيا	**6.4**	**6.8**	**6.4**	**6.0**	**6.4**	**0.341**	**(0.010)**
إجمالي الشرق الأوسط وأفريقيا	**13.9**	**14.3**	**13.7**	**13.2**	**13.9**	**0.720**	**(0.010)**
الدول الآسيوية	**32.1**	**32.5**	**33.3**	**31.2**	**32.2**	**1.020**	**0.090**
منها: الصين	**17.1**	**17.1**	**17.2**	**15.9**	**16.9**	**1.070**	**(0.130)**
الهند	**5.4**	**5.9**	**5.9**	**5.3**	**5.4**	**0.090**	**0.080**
الدول الأخرى	**9.7**	**9.6**	**10.2**	**10.0**	**9.8**	**(0.140)**	**0.140**
دول أمريكا اللاتينية	**6.9**	**6.9**	**6.9**	**7.1**	**7.2**	**0.090**	**0.270**
منها: البرازيل	**3.4**	**3.4**	**3.3**	**3.3**	**3.5**	**0.120**	**0.040**
الدول الأخرى	3.5	3.5	3.6	3.8	3.7	**(0.030)**	**0.230**
دول أوراسيا	**5.2**	**5.5**	**5.6**	**5.2**	**5.3**	**0.050**	**0.050**
منها: روسيا	4.0	4.2	4.1	3.9	4.1	0.190	0.100
دول أوروبا الأخرى	**0.8**	**0.9**	**0.8**	**0.8**	**0.8**	**(0.020)**	**0.010**
إجمالي طلب دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	**58.9**	**60.1**	**60.3**	**57.5**	**59.3**	**1.9**	**0.400**

* بيانات تقديرية

المصدر: منظمة أوبك، التقارير الشهرية حول السوق النفطية، ديسمبر 2025 ونوفمبر 2026.

ـ مستويات المخزونات النفطية العالمية المختلفة

المخزون التجاري النفطي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[9]

ارتفع إجمالي ***المخزون التجاري النفطي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية*** في نهاية الربع الثالث 2026 بمقدار 70 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليبلغ 2.697 مليار برميل، وهو مستوى منخفض بنحو 166 مليون برميل على أساس سنوي. والجدير بالذكر أن إجمالي ***المخزون التجاري من النفط الخام*** قد ارتفع بمقدار 33 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 1.021 مليار برميل، منخفضاً بحوالي 11 مليون برميل مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. كما ارتفع إجمالي ***المخزون التجاري من المنتجات النفطية*** بمقدار 37 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى نحو 1.676 مليار برميل، وهو مستوى منخفض بمقدار 155 مليون برميل مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي.

ومن ضمن دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ارتفع المخزون ***التجاري النفطي في دول الأمريكيتين*** بمقدار 44 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليستقر عند حوالي 1.488 مليار برميل (منها 562 مليون برميل من النفط الخام و926 مليون برميل من المنتجات)، وهو مستوى منخفض بمقدار 70 مليون برميل مقارنة بمستويات الربع المناظر من العام السابق.

وارتفع ***المخزون التجاري النفطي في الولايات المتحدة الأمريكية*** في نهاية الربع الثالث من عام 2026 بمقدار 43 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليبلغ 1.244 مليار برميل، وهو مستوى منخفض بنحو 44 مليون برميل على أساس سنوي. وفي هذا السياق، ارتفع المخزون ***التجاري الأمريكي من النفط الخام*** بنحو 15.8 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليبلغ 424.1 مليون برميل، مرتفعاً بنحو 3.9 مليون برميل على أساس سنوي. في حين انخفض إجمالي ***المخزون التجاري الأمريكي من المنتجات النفطية*** خلال الربع الثالث من عام 2025 بنحو 27.2 مليون برميل مقارنة بالربع السابق، ليستقر عند نحو 819.9 مليون برميل، وهو مستوى منخفض بنحو 47.9 مليون برميل على أساس سنوي، ويعزى ذلك الانخفاض بشكل رئيسي إلى ارتفاع الصادرات الأمريكية من المنتجات النفطية لتصل في شهر أغسطس 2026 إلى أعلى مستوى على الإطلاق مُنذ بدء تسجيل

[9] لا يشمل المخزون على متن الناقلات.

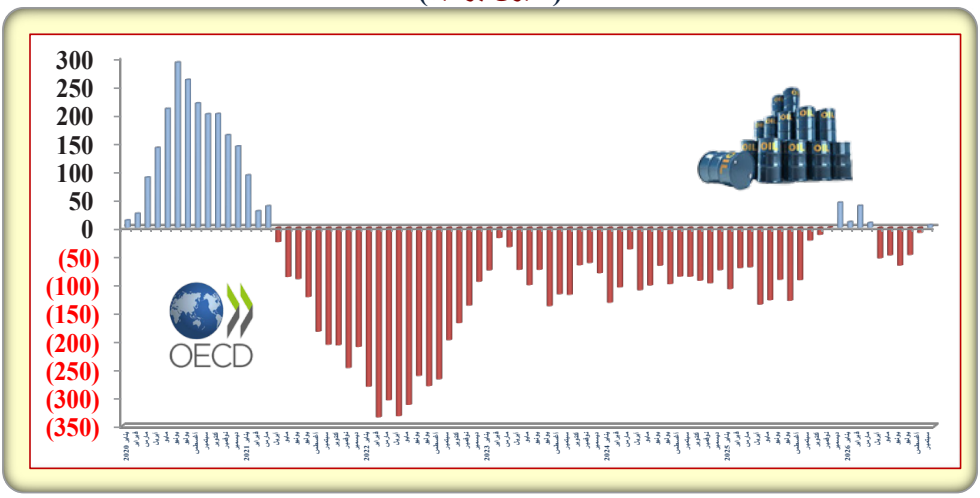
إدارة معلومات الطاقة الأمريكية للبيانات في عام 1991، وذلك انعكاساً لاضطرابات الإمدادات المرتبطة بالتوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط.

أما ***المخزون التجاري النفطي في دول أوروبا*** فقد ارتفع بمقدار 1 مليون برميل بالمقارنة مع الربع السابق ليبلغ 877 مليون برميل (منها 318 مليون برميل نفط خام و559 مليون برميل من المنتجات النفطية)، منخفضاً بمقدار 71 مليون برميل على أساس سنوي.

وارتفع ***المخزون التجاري النفطي في دول آسيا/المحيط الهادئ*** خلال الربع الثالث 2026 بمقدار 25 مليون برميل بالمقارنة مع الربع السابق ليبلغ 332 مليون برميل (منها 141 مليون برميل من النفط الخام و191 مليون برميل من المنتجات)، وهو مستوى منخفض بمقدار 26 مليون برميل بالمقارنة مع مستويات الربع المماثل من العام الماضي.

والجدير بالذكر أن الوصول بالمخزونات التجارية النفطية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى مستوى متوسط الأعوام الخمسة السابقة، يُعد من أهم أهداف اتفاق خفض الإنتاج بين دول مجموعة أوبك+ لتحقيق التوازن والاستقرار في أسواق النفط العالمية. وقد انخفض مستوى تلك المخزونات عن متوسط الأعوام الخمسة السابقة (2021 – 2025) بنحو 47.9 مليون برميل في نهاية يوليو 2026، وتقلص هذا الانخفاض إلى حوالي 8.8 مليون برميل في نهاية شهر أغسطس الماضي، قبل أن يرتفع مستوى المخزونات عن متوسط الأعوام الخمسة السابقة بنحو 4.5 مليون برميل في نهاية شهر سبتمبر، كما ***يوضح الشكل (14)***.

الشكل (14)
تطور (الزيادة/الانخفاض) في المخزونات التجارية النفطية بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن متوسط الأعوام الخمسة السابقة، خلال الفترة (يناير 2020 – أغسطس 2026)
(مليون برميل)



المصدر: منظمة أوبك، التقارير الشهرية حول السوق النفطية الصادرة خلال الفترة (مارس 2020 – نوفمبر 2026).

المخزون التجاري العالمي[10]

انخفض ***المخزون التجاري النفطي في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية*** في نهاية الربع الثالث 2026 بمقدار 180 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليبلغ 3.490 مليار برميل، وهو مستوى مرتفع بنحو 6 مليون برميل على أساس سنوي. وفي هذا السياق، تشير التقديرات إلى أن مواصلة الصين بناء المخزونات، بإضافة نحو 210 ألف ب/ي في شهر يوليو، مستفيدة من تراجع نشاط مصافي التكرير. يأتي ذلك، قبل ان تنتقل الصين من مرحلة بناء المخزونات إلى السحب منها، حيث سحبت 640 ألف ب/ي في أغسطس، ونحو 530 ألف ب/ي في سبتمبر، تزامناً مع تعافي نشاط المصافي وارتفاع معدلات تشغيلها، بما تجاوز الزيادة في الواردات والإنتاج المحلي من النفط الخام.

وبذلك يسجل مستوى ***إجمالي المخزون التجاري العالمي*** انخفاضاً بنحو 110 مليون برميل في نهاية الربع الثالث من عام 2026 مقارنة بمستواه المسجل في نهاية الربع السابق ليصل إلى حوالي 6.187 مليار برميل، وهو مستوى منخفض بمقدار 161 مليون برميل على أساس سنوي.

[10] لا يشمل المخزون على متن الناقلات.

المخزون في البحر (المخزون العابر والمخزون العائم)

ارتفع ***المخزون النفطي في البحر*** في نهاية الربع الثالث 2026 بمقدار 54 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليبلغ نحو 1.515 مليار برميل، وهو مستوى مرتفع بنحو 5 مليون برميل على أساس سنوي. حيث ارتفع مخزون النفط العالمي العابر في الموانئ بحوالي 57 مليون برميل مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 1.449 مليار برميل، ويعزى ذلك إلى تراكم الشحنات في ظل اضطرابات حركة الملاحة عبر مضيق هرمز. في حين انخفض مخزون النفط العائم بنحو 3 مليون برميل مقارنة بنهاية الربع السابق ليصل إلى نحو 66 مليون برميل، ويعزى ذلك إلى بدء تفريغ جزء من الشحنات المخزنة على متن الناقلات، في ظل التحسن النسبي في تدفقات النفط خلال شهر سبتمبر، بدعم من استخدام المسارات البديلة لمضيق هرمز.

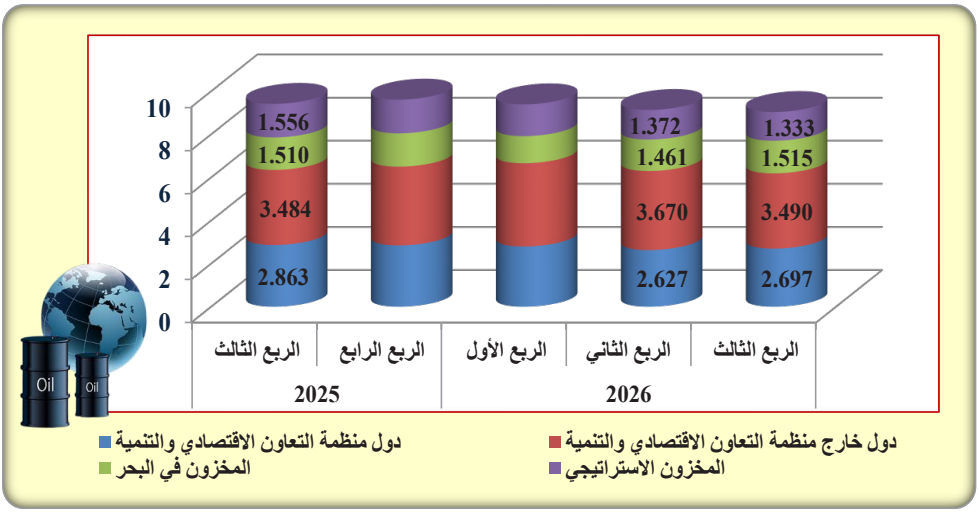
المخزون الاستراتيجي

انخفض ***المخزون الاستراتيجي*** في نهاية الربع الثالث 2026 بمقدار 39 مليون برميل مقارنة بنهاية الربع السابق ليصل إلى نحو 1.333 مليار برميل، ويعزى ذلك إلى استمرار الدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية في الإفراج عن مخزوناتها النفطية الطارئة، تنفيذاً للقرار الجماعي الصادر في مارس 2026 بإتاحة نحو 400 مليون برميل من المخزونات الاستراتيجية، بهدف تخفيف حدة اضطرابات أسواق النفط الناجمة عن التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط. وفي هذا السياق، انخفض المخزون الاستراتيجي الأمريكي بنحو 43 مليون برميل على أساس فصلي، ليصل إلى أدنى مستوى له منذ أكتوبر 1982 وهو نحو 283 مليون برميل. حيث اصدرت وزارة الطاقة الأمريكية طلبات عروض لتبادل النفط الخام من المخزون الاستراتيجي، استكمالاً لعملية التبادل التي تبلغ 172 مليون برميل ضمن اتفاق وكالة الطاقة الدولية. شملت إصدار طلب تبادل لنحو 40 مليون برميل من النفط الخام من موقعي "Big Hill" و"Bryan Mound"، تتم عمليات التسليم بموجب هذه العقود في شهري نوفمبر وديسمبر من عام 2026.

إجمالي المخزون العالمي[11]

بلغ إجمالي المخزونات النفطية العالمية (التجارية والإستراتيجية) في نهاية الربع الثالث من عام 2026 حوالي 9.035 مليار برميل، مسجلاً بذلك انخفاضاً بنحو 95 مليون برميل أي بنسبة 1% على أساس فصلي، وانخفاضاً بنحو 379 مليون برميل أي بنسبة 4% على أساس سنوي، كما ***يوضح الشكل (15) والجدول (9)***.

الشكل (15)
تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع السنوي، (2025-2026)
(مليار برميل)



المصدر: Oil Market Intelligence, Dec. 2025, Sept. and Oct. 2026.

[11] يشمل المخزون على متن الناقلات والمخزون الاستراتيجي.



الجدول (9)
تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع السنوي، (2025 – 2026)
(مليون برميل)

المنطقة	2025	2026		التغير عن	
	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الثالث*	الربع الثاني 2026	الربع الثالث 2025
الأمريكيتين	**1558**	**1444**	**1488**	**44**	**(70)**
منها : الولايات المتحدة الأمريكية	1288	1202	1244	43	(44)
أوروبا	**948**	**876**	**877**	**1**	**(71)**
أسيا/ المحيط الهادئ	**358**	**307**	**332**	**25**	**(26)**
إجمالي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	**2863**	**2627**	**2697**	**70**	**(166)**
دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	**3484**	**3670**	**3490**	**(180)**	**6**
إجمالي المخزون التجاري**	**6348**	**6297**	**6187**	**(110)**	**(161)**
المخزون في البحر	**1510**	**1461**	**1515**	**54**	**5**
المخزون الاستراتيجي منه:	**1556**	**1372**	**1333**	**(39)**	**(223)**
المخزون الاستراتيجي الأمريكي	407	326	283	(43)	(124)
إجمالي المخزون العالمي	**9414**	**9130**	**9035**	**(95)**	**(379)**
كفاية المخزون التجاري في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (يوم)	62.3	57.3	59.1	1.8	(3.2)

* بيانات تقديرية. ** لا يشمل المخزون على متن الناقلات .

المصادر: Oil Market Intelligence, Dec. 2025, Sept. and Oct. 2026.

والجدير بالاهتمام أن ***كفاية المخزون التجاري في دول منظمة التعاون الاقتصـــادي والتنمية*** في نهاية الربع الثالث 2026 بلغت 59.1 يوم من الاستهلاك، وهو مستوى أعلى من المسجل في نهاية الربع السابق البالغ 57.3 وأقل من الربع المماثل من العام الماضي البالغ 62.3 يوم من الاستهلاك.

ب. العوامل الأخرى المؤثرة على أسعار النفط

- العوامل الجغرافية السياسية (الجيوسياسية)

شـــهدت أســـعار النفط خلال الربع الثالث 2026، تقلبات في اتجاهاتها متأثرة بتغير مســـتوى علاوة المخاطر الجيوسياسية، حيث تأثرت الأسعار سلباً بتواصل المساعي لاستئناف محادثات السلام بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، والتوصـــل إلى تفاهمات تســـهم في تعزيز أمن إمدادات الطاقة. وإشـــارة الرئيس الأمريكي إلى وجود تفاهم قيد التفاوض بين روســـيا وأوكرانيا على عدم اســـتهداف منشآت الطاقة لدى كل منهما، مما قد يسمح لروسيا بتصدير المزيد من النفط. في حين، تلقت الأسعار دعماً من انهيار الهدنة المؤقتة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، والاســـتهدافات الإيرانية للبنية

التحتية للطاقة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وإعلان حالة الطوارئ القصوى نتيجة الاعتداءات المتكررة على المنشآت النفطية في دولة ليبيا، وتعليق اتحاد خط أنابيب بحر قزوين عمليات استقبال شحنات النفط عقب استهداف محطة التصدير الرئيسية الواقعة على البحر الأسود، مع الاستهداف المتزايد لمصافي التكرير في روسيا.

- الدولار الأمريكي وأسعار الفائدة

تباين تأثر أسعار النفط الخام بأداء الدولار الأمريكي خلال الربع الثالث من عام 2026. يذكر في هذا السياق، أن أسعار النفط الخام انخفضت في شهر يوليو، رغم ارتفاع مؤشر الدولار[12]، بدعم من التوقعات باستمرار أسعار الفائدة عند مستويات مرتفعة لفترة أطول. وفي شهر أغسطس، ارتفعت أسعار النفط الخام تزامناً مع انخفاض مؤشر الدولار، متأثراً بتراجع حدة التوترات الجيوسياسية وتحسن شهية المخاطرة في الأسواق. وفي شهر سبتمبر 2026، واصلت أسعار النفط الخام ارتفاعها، رغم ارتفاع مؤشر الدولار، بدعم من ارتفاع عوائد سندات الخزانة الأمريكية، وتزايد الطلب على الدولار كملاذ آمن في ظل حالة عدم اليقين الجيوسياسي، ورفع مجلس الاحتياط الفيدرالي لأسعار الفائدة للمرة الأولى منذ أكثر منذ ثلاثة أعوام، مع توقع مواصلة تبني نهج نقدي يتسم بالتشدد نسبياً. ويُعد توافق اتجاهات أسعار النفط الخام والدولار الأمريكي أمر نادراً ما يحدث، نظراً للارتباط العكسي بينهما، ويستمر حدوثه لفترة زمنية قصيرة، نتيجة حدوث عدة عوامل متداخلة في نفس الوقت، منها ما له علاقة بأساسيات السوق النفطية العالمية، ومنها ما ليس له علاقة بها.

- نشاط المضاربات

أثرت المضاربات بشكل ملموس على أسعار النفط الخام في الأسواق الآجلة خلال الربع الثالث من عام 2026، حيث اتسمت التداولات بارتفاع حدة التقلبات، مدفوعة بتصاعد التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط وتجدد المخاوف بشأن أمن الإمدادات وحركة الملاحة عبر مضيق هرمز، إلى جانب استمرار حالة عدم اليقين بشأن توجهات السياسة النقدية الأمريكية ومسار أسعار الفائدة. وانعكس ذلك في تسجيل تداولات عقود خيارات خام برنت في بورصة "ICE" مستوى قياسياً بلغ نحو 28 مليون عقد خلال الربع الثالث، بما يعكس تزايد نشاط التحوط وإدارة المخاطر، فضلاً عن

[12] يقيس أداء الدولار الأمريكي مقابل سلة من ست عملات رئيسية هي (اليورو، والين الياباني، والجنية الاسترليني، والدولار الكندي، والفرنك السويسري، والكرونا السويدية).

اتساع فرص المضاربة على تحركات الأسعار. كما أظهرت بيانات المراكز المالية تراجع صافي المراكز الشرائية لمديري الأموال في عقود خام غرب تكساس الوسيط مع نهاية شهر سبتمبر 2026، بما يشير إلى تغير توجهات المضاربين تبعاً لتطورات السوق. وفي المقابل، واصلت دول أوبك+ مراجعة مستويات الإنتاج واتخاذ قرارات تستهدف دعم استقرار أسواق النفط وتحقيق التوازن بين العرض والطلب، بما أسهم في الحد من بعض الضغوط الناجمة عن تقلبات الإمدادات، ومن ثم الحد من نشاط المضاربين في أسواق النفط الآجلة، التي تزيد استثماراتهم في التقلبات الحادة لأسعار النفط، اعتماداً على ثلاثة عوامل رئيسية، وهي الإمدادات الحالية، والإمدادات المستقبلية، والطلب المتوقع.

3. حركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية

أ. واردات وصادرات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام والمنتجات النفطية

ترتبط تجارة النفط الأمريكية بثلاثة عوامل رئيسية وهي، **أولاً: الموقع** – يمكن أن يختلف إنتاج النفط وتكريره والطلب عليه جغرافياً، فأحد الأسباب الرئيسية لاستمرار الولايات المتحدة الأمريكية في استيراد النفط الخام والمنتجات النفطية هو أن الجزء الأكبر من البنية التحتية لإنتاج النفط الخام ووقود التكرير، موجود في مناطق وسط الولايات المتحدة الأمريكية وعلى طول ساحل الخليج الأمريكي. في الوقت ذاته، تفتقر العديد من الولايات ذات الطلب المرتفع على وقود السيارات إلى مثل هذه البنية التحتية، وتقوم بتغطية احتياجاتها من الوقود عن طريق الشحن البحري والسكك الحديدية والشاحنات، وتعد ولايات Florida وOregon وNew England أمثلة رئيسية للولايات التي تعتمد بشكل كبير على وسائل النقل والواردات الأكثر تكلفة. **ثانياً: الجودة** – النفط الخام ليس منتجاً متجانساً، ولذلك تستمر الولايات المتحدة الأمريكية في استيراد وتصدير النفط الخام، فدرجة لزوجة النفط (خفيفة أو ثقيلة) ومحتوى الكبريت (منخفض/ حلو أو مرتفع / حامض) تحدد إلى حد كبير العمليات اللازمة لتكريره إلى وقود ومنتجات اخرى. وبشكل عام تستخدم مصافي التكرير الأمريكية أنواع النفط الخام من جميع أنحاء العالم التي تتماشى مع إمكانيات المعالجة الخاصة بها، حيث من غير المجدي اقتصادياً من الناحيتين المالية والتشغيلية أن تعتمد المصافي على النفط الخفيف المحلي فقط، إذ يجب استيراد نفط من نوعيات مختلفة لتحسين الإنتاج بالنظر إلى مزيج طاقة التكرير. **ثالثاً: الكمية** – أدى ارتفاع الطاقة التكريرية ومعدلات التشغيل للمصافي الأمريكية إلى حدوث فائض

في أسواق المنتجات النفطية المحلية، ومن ثم ظهرت الحاجة إلى أسواق تصدير لجعلها قابلة للاستمرار. في الوقت ذاته، يساعد ارتفاع صادرات النفط الخام في دعم صناعة النفط الأمريكية.

وقد ***ارتفعت واردات الولايات المتحدة الأمريكية*** من **النفط الخام** خلال الربع الثالث 2026 بنحو 643 ألف ب/ي أي بنسبة 11.3% مقارنة بالربع السابق لتبلغ 6.3 مليون ب/ي وهو مستوى مرتفع بنحو 48 ألف ب/ي على أساس سنوي. وفي هذا السياق، ارتفعت واردات النفط الخام الأمريكية خلال الأسبوع المنتهي في 7 أغسطس 2026 إلى نحو 7.3 مليون ب/ي وهو أعلى مستوى لها مُنذ منتصف شهر نوفمبر 2024، تزامناً مع زيادة التدفقات من فنزويلا وكندا، والتحسن النسبي في التدفقات من الشرق الأوسط، وارتفاع طلب مصافي التكرير. وتجدُر الإشارة إلى ارتفاع الواردات الأمريكية من فنزويلا إلى 701 ألف ب/ي خلال الأسبوع المنتهي في 11 سبتمبر 2026، وهو أعلى مستوى لها منذ شهر أغسطس 2017، على خلفية الاتفاق الذي يمنح الولايات المتحدة الأمريكية حقوقاً واسعة في إدارة جزء من الموارد النفطية الفنزويلية وتسويق إنتاجها.

في حين ***انخفضت واردات الولايات المتحدة من المنتجات النفطية*** بنحو 134 ألف ب/ي، أي بنسبة 8.3% مقارنة بمستويات الربع السابق لتصل إلى حوالي 1.5 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 297 ألف ب/ي على أساس سنوي، الأمر الذي يعكس ارتفاع معدلات تشغيل المصافي.

وعلى جانب الصادرات، ***انخفضت صادرات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام*** خلال الربع الثالث من عام 2026 بنحو 1.2 مليون ب/ي، أي بنسبة 23.8% مقارنة بمستويات الربع السابق لتصل إلى نحو 3.8 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 48 ألف ب/ي على أساس سنوي. في هذا السياق، تجدر الإشارة إلى تراجع الصادرات في شهر يوليو 2026 إلى أدنى مستوى شهري منذ نوفمبر 2025 بلغ نحو 3.1 مليون ب/ي، وجاء هذا التراجع في أعقاب اتفاق تهدئة قصير الأمد بين الولايات المتحدة وإيران في شهر يونيو، مما أدى إلى تحسن نسبي في تدفقات النفط الخام من الشرق الأوسط، وحد من طلب الأسواق الآسيوية والأوروبية على النفط الخام الأمريكي. كما أدى ارتفاع معدلات تشغيل المصافي الأمريكية أيضاً إلى توجيه كميات أقل نحو أسواق التصدير. قبل أن تعاود الصادرات ارتفاعها في أغسطس وسبتمبر بدعم من اتساع الفارق السعري بين خام غرب تكساس وخام برنت، بما عزز القدرة التنافسية للنفط الخام الأمريكي وجعله أكثر جاذبية للمشترين.

في حين ***ارتفعت الصادرات الأمريكية من المنتجات النفطية*** بحوالي 18 ألف ب/ي، أي بنسبة 0.2% فقط على أساس فصلي، مسجلة مستوى قياسي جديد بلغ نحو 7.7 مليون ب/ي، مرتفعاً بحوالي 878 ألف ب/ي على أساس سنوي. وتجدُر الإشارة إلى ارتفاع تلك الصادرات إلى 8.7 مليون ب/ي في الثالث من يوليو 2026، وهو أعلى مستوى أسبوعي على الإطلاق، وذلك في ظل سعي الدول لتعويض نقص تدفقات الوقود الناجمة عن أزمة مضيق هرمز واستهدافات مصافي التكرير الروسية.

وبناء على ما تقدم، استمرت الولايات المتحدة في كونها مستورد صافي للنفط الخام ومصدر صافي للمنتجات النفطية في الربع الثالث 2026. وقد بلغ صافي الواردات النفطية (تشمل النفط الخام والمنتجات النفطية) نحو 3.8 مليون ب/ي، مقارنة بنحو 5.5 مليون ب/ي خلال الربع السابق وحوالي 2.6 مليون ب/ي خلال الربع المماثل من العام الماضي، كما ***يوضح الجدول (10) والجدول (11).***

الجدول (10)
تطور صافي واردات (صادرات) النفط الخام في الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند
(مليون برميل/يوم)

		الولايات المتحدة الأمريكية	الصين	الهند
الربع الثالث 2025		2.5	11.5	4.7
الربع الرابع		1.9	12.4	5.1
الربع الأول 2026		2.5	12.0	4.9
الربع الثاني		0.6	8.1	4.8
الربع الثالث		2.5	8.8	4.9
التغير عن	الربع الثاني 2026	1.842	0.692	0.090
	الربع الثالث 2025	(0.018)	(2.653)	0.260

الجدول (11)
تطور صافي واردات (صادرات) المنتجات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند
(مليون برميل/يوم)

		الولايات المتحدة الأمريكية	الصين	الهند
الربع الثالث 2025		(5.1)	(0.357)	(0.299)
الربع الرابع		(5.5)	(0.260)	(0.326)
الربع الأول 2026		(5.4)	0.002	(0.372)
الربع الثاني		(6.1)	(0.484)	(0.406)
الربع الثالث		(6.3)	(0.900)	(0.619)
التغير عن	الربع الثاني 2026	**(0.152)**	**(0.416)**	**(0.213)**
	الربع الثالث 2025	**(1.175)**	**(0.543)**	**(0.320)**

*بيانات تقديرية.
ملاحظة: الأرقام بين قوسين تعني سالباً.
المصادر:
Ministry of Petroleum & Natural Gas, India –
ـ إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA).
General Administration of Customs, China –

ب. واردات وصادرات الصين من النفط الخام والمنتجات النفطية

ارتفعت ***واردات الصين من النفط الخام*** خلال الربع الثالث 2026 بحوالي 692 ألف ب/ي، أي بنسبة 8.5% مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى نحو 8.8 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 2.7 مليون ب/ي على أساس سنوي. وتُظهر أحدث البيانات الصادرة عن الإدارة العامة للجمارك الصينية، ارتفاع واردات الصين من النفط الخام خلال شهر يوليو 2026 بنسبة بلغت 18.1% مقارنة بمستوياتها في شهر يونيو، التي كانت الأدنى منذ عام 2016، لتصل إلى حوالي 8.4 مليون ب/ي، بدعم من وصول الشحنات التي تم شراؤها خلال الشهر السابق، تزامناً مع التحسن النسبي المؤقت في حركة الشحن عبر مضيق هرمز، حيث تستورد الصين ما يقرب من نصف احتياجاتها من النفط الخام من منطقة الشرق الأوسط. وواصلت الواردات الصينية ارتفاعها لتصل إلى حوالي 9 مليون ب/ي في شهر أغسطس، على خلفية زيادة معدلات تشغيل المصافي التكرير استعداداً لعطلة "الأسبوع الذهبي"، وتزايد وارداتها من النفط الخام الروسي المنقولة بحراً التي بلغت نحو 1.68 مليون ب/ي، وهو أعلى مستوى منذ مارس الماضي، وفقاً لشركة "Kpler" لتتبع حركة شحنات الطاقة. وفي شهر سبتمبر، انخفضت الواردات بنسبة 2.2% على أساس شهري، متأثرة بتأخر وصول الشحنات في ظل

اضـــطرابات حركة الشـــحن عبر مضـــيق هرمز، حيث تراجعت الواردات من النفط الخام الإيراني المنقول بحراً إلى 500 ألف ب/ي، وفقاً لشركة "Vortexa".

وارتفعت ***واردات الصـــين من المنتجات النفطية***[13] خلال الربع الثالث من عام 2026 بنحو 132 ألف ب/ي، أي بنسبة 33.8% مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى 523 ألف ب/ي، بدعم رئيسي من ارتفاع الواردات من غاز البترول المســال خلال شــهر يوليو، تزامناً مع تحســن الطلب في قطاع البتروكيماويات، وارتفاع واردات زيت الوقود في شـهر أغسـطس، مدفوعة بتحسـن توجهات الشـراء لدى المصافي واحتياجاتها من المواد الأولية المستخدمة في عمليات التكرير وخلط وقود السفن.

وفيما يتعلق ***بالصادرات***، ارتفعت ***صادرات الصين من المنتجات النفطية*** بنحو 549 ألف ب/ي أو بنسـبة 62.7% مقارنة بالربع السـابق لتبلغ حوالي 1.4 مليون ب/ي، وهو مسـتوى مرتفع بحوالي 164 ألف ب/ي على أسـاس سـنوي. ويعزى ذلك بشـكل رئيسـي إلى تخفيف القيود المفروضـة على صـادرات الوقود اعتباراً من منتصف شهر يوليو 2026، وزيادة حصص التصدير لمصافي التكرير، حيث سـجلت صـادرات ووقود الطائرات مسـتوى قياسـي في شـهر أغسـطس، كما ارتفعت صـادرات الديزل في شـهر سبتمبر إلى أعلى مستوى لها منذ فبراير 2023، وارتفعت الصـادرات من الغازولين، مدعومة بارتفاع هوامش الأرباح – لا سيما الديزل، على خلفية نقص الإمدادات في الأسواق الآسيوية.

وبشـكل عام، ارتفع ***صـافي الواردات النفطية للصـين*** خلال الربع الثالث من عام 2026 بنحو 275 ألف ب/ي أو بنسبة بلغت نحو 3.6% مقارنة بالربع السابق ليصل إلى حوالي 7.9 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنسبة 28.8% على أساس فصلي، كما ***يوضح الجدول (10) والجدول (11) المشار إليهما آنفاً.***

ج. واردات وصادرات الهند من النفط الخام والمنتجات النفطية

ارتفعت واردات الهند من النفط الخام خلال الربع الثالث من عام 2026 بنحو 90 ألف ب/ي، أي بنسـبة 1.9% مقارنة بالربع السـابق، لتصـل إلى نحو 4.9 مليون ب/ي، وهو مسـتوى مرتفع بنحو 260 ألف ب/ي على أسـاس سـنوي. ويأتي هذا الارتفاع المحدود بدعم من ارتفاع الطلب – لا سـيما خلال شـهري يوليو وسبتمبر، والتحسـن التدريجي في تدفقات النفط الخام من منطقة الشـرق الأوسـط.

[13] لا تشمل غاز البترول المسال.

في حين، شهدت الواردات تراجعاً ملحوظاً خلال شهر أغسطس، انعكاساً لضعف الطلب المحلي وارتفاع المشتريات من النفط الروسي. وفي هذا السياق، بلغ اعتماد الهند على النفط الخام الروسي مستوى قياسي في شهر يوليو، حيث شكلت الشحنات القادمة من روسيا نحو 50.8% من إجمالي واردات الهند، أي ما يعادل نحو 2.47 مليون ب/ي. وتراجعت تلك النسبة بعد ذلك لتصل إلى نحو 33.5% في شهر سبتمبر، أي ما يعادل حوالي 1.8 مليون ب/ي، تزامناً مع ارتفاع الواردات من منطقة الشرق الأوسط إلى نحو 2.8 مليون ب/ي، وهو أعلى مستوى لها منذ شهر فبراير 2026.

وارتفعت ***واردات الهند من المنتجات النفطية*** بنحو 128 ألف ب/ي، أي بنسبة 26.2% مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى نحو 615 ألف ب/ي، وهو مستوى منخفض بحوالي 433 ألف ب/ي على أساس سنوي، تزامناً مع ارتفاع الواردات من زيت الوقود في شهر يوليو، وارتفاع الواردات من غاز البترول المسال خلال شهري أغسطس وسبتمبر، فضلاً عن ارتفاع الطلب المحلي.

وفيما يتعلق ***بالصادرات***، ارتفعت **صادرات الهند من المنتجات النفطية** بنحو 340 ألف ب/ي، أي بنسبة 38.1% مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى نحو 1.2 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 113 ألف ب/ي على أساس سنوي. وفي هذا السياق، ارتفعت صادرات الهند من المنتجات النفطية خلال شهر يوليو لتسجل نحو 1.3 مليون ب/ي، وهو أعلى مستوى منذ سبتمبر 2025، مدفوعة بزيادة صادرات الديزل والغازولين، في ظل ارتفاع معدلات تشغيل المصافي عقب انتهاء أعمال الصيانة. وتراجعت تلك الصادرات خلال شهر أغسطس بنسبة 10.8% مقارنة بالشهر السابق، قبل أن تعاود الارتفاع في شهر سبتمبر، بدعم من ارتفاع صادرات الديزل ووقود الطائرات، في ظل خفض الضرائب المفروضة على الأرباح الاستثنائية لصادرات الغازولين والديزل ووقود الطائرات، وتزايد الطلب الخارجي، ولا سيما في الأسواق الأوروبية، نتيجة انخفاض المخزونات والإمدادات.

وبذلك انخفض ***صافي الواردات النفطية للهند*** خلال الربع الثالث من عام 2026 بحوالي 122 ألف ب/ي، أي بنسبة 2.8% مقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 4.3 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 60 ألف ب/ي على أساس سنوي، ***كما يوضح الجدول (10) والجدول (11) المشار إليهما اعلاه.***

4. تطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية

تعافى أداء **صـــناعة تكرير النفط الخام العالمية** بشـــكل ملحوظ خلال الربع الثالث 2026، حيث ارتفعت كميات المنتجات النفطية المكررة من المصافي العالمية بحوالي 2.9 مليون ب/ي مقارنة بالربع السابق لتصل إلى حوالي 79.4 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض على أساس سنوي بنحو 3.9 مليون ب/ي. وفي هذا الســياق، ارتفعت المنتجات النفطية المكررة من مصـــافي التكرير في **دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** بنحو 1.3 مليون ب/ي مقارنة بالربع السابق لتصل إلى حوالي 41.9 مليون ب/ي، وهو مســتوى منخفض بمقدار 4.4 ألف ب/ي على أســاس ســنوي. حيث ارتفع نشاط مصافي التكرير في دول **منطقة الشرق الأوسط** بحوالي 420 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 6.8 مليون ب/ي، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع الطلب الموسمي على المنتجات النفطية، مثل الغازولين ووقود الطائرات خلال فصل الصيف، والتعافي التدريجي في تدفقات النفط عبر مضيق هرمز، واستخدام مسارات بديلة للتصدير، فضلاً عن إنتهاء إصلاح الأضرار التي لحقت بمرافق التكرير الرئيسية، وتسببت في إعلان حالة القوة القاهرة، وتوقف بعض الوحدات التشغيلية بسبب التوترات الجيوسياسية. في حين، كان لايقاف خط أنابيب شرق – غرب في منطقتي (الرياض والمدينة المنورة) بالمملكة العربية السعودية احترازياً، إثر تعرضه لعدة استهدافات نتج عنها بعض الأضرار، دوراً نسبياً في الحد من ارتفاع نشاط المصافي.

وارتفعت إنتاجية **مصافي التكرير في الصين** خلال الربع الثالث 2026 بنحو 660 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى نحو 13.5 مليون ب/ي. وفي هذا السياق، ارتفعت إنتاجية مصافي التكرير في شهر يوليو بشكل طفيف لتصل إلى نحو 12.5 مليون ب/ي، وهو أول ارتفاع شهري منذ بدء التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، تزامناً مع ارتفاع الواردات من النفط الخام، وتخفيف القيود المفروضة على صادرات الوقود اعتباراً من منتصف الشهر، وزيادة حصص التصدير لمصافي التكرير، إلى جانب ارتفاع هوامش التكرير. وشهد نشاط المصافي الصينية ارتفاعاً ملحوظاً في أغسطس، ليصل إجمالي الكميات المُعالجة إلى نحو 13.9 مليون ب/ي، مدعوماً بقوة صادرات الوقود عقب تخفيف قيود التصدير، والسحب من المخزونات النفطية لتلبية احتياجات مصافي التكرير، وارتفاع الطلب الخارجي على المنتجات النفطية – لا ســيما من الديزل والغازولين ووقود الطائرات،

وهي العوامل التي كان لها دوراً رئيسياً في وصول إنتاجية مصافي التكرير إلى أعلى مستوى لها منذ مارس 2026، بلغ نحو 14 مليون ب/ي.

كما ارتفعت إنتاجية **مصافي التكرير في الهند** خلال الربع الثالث 2026 بنحو 280 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى نحو 5.6 مليون ب/ي. وفي هذا السياق، ارتفعت كمية النفط الخام المعالجة في المصافي إلى نحو 5.62 مليون ب/ي في شهر يوليو، أي بنسبة زيادة بلغت 6.8% مقارنة بالشهر السابق، بدعم من عودة مجمع "Jamnagar" التابع لشركة "Reliance" إلى التشغيل بعد انتهاء أعمال الصيانة الدورية خلال شهري مايو ويونيو، فضلاً عن ارتفاع واردات النفط الخام، وزيادة صادرات المنتجات النفطية. وتراجع نشاط المصافي بصورة طفيفة خلال شهر أغسطس، ليصل إلى 5.48 مليون ب/ي، قبل أن يعاود الارتفاع خلال شهر سبتمبر إلى نحو 5.62 مليون ب/ي، بما يعكس استمرار مستويات التشغيل المرتفعة نسبياً لدى مصافي التكرير في الهند.

وارتفعت إنتاجية **مصافي التكرير في دول أفريقيا** خلال الربع الثالث من عام 2026 بحوالي 80 ألف ب/ي على أساس فصلي. وفي هذا السياق، ارتفع نشاط المصافي في نيجيريا بشكل ملحوظ، مدفوعاً بالتعافي التدريجي لمعدلات تشغيل مصفاة "Dangote"، حيث ارتفع متوسط معالجة النفط الخام في شهر أغسطس، عقب إنتهاء أعمال الصيانة التي شهدتها المصفاة خلال الشهر السابق، واستمر النشاط القوي في شهر سبتمبر، مع ارتفاع معدل استغلال الطاقة الإنتاجية إلى نحو 106%، مدعوماً بتحسن إمدادات النفط الخام المحلية وزيادة إنتاج وصادرات المنتجات النفطية، لا سيما الغازولين والديزل ووقود الطائرات، إلى أسواق المحيط الأطلسي وأوروبا، تزامناً مع استمرار التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط.

في حين، انخفضت إنتاجية **مصافي التكرير في روسيا** خلال الربع الثالث من عام 2026 بنحو 480 ألف ب/ي على أساس فصلي، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى تصاعد التوترات الجيوسياسية في شرق أوروبا، وما يرتبط بها من استهدافات للبنية التحتية للطاقة، بما في ذلك مصافي تكرير النفط في مناطق Bashkortostan وKrasnodar وYaroslavl، ومصافي التكرير في تتارستان و"Orsk"، ومصفاة"permnefteorgsintez"، مصفاة"Slavneft-YANOS"، الأمر الذي دفع روسيا إلى فرض حظر مؤقت على صادرات الديزل، وذلك ضمن حزمة إجراءات لدعم سوق الوقود المحلية، بعد أن تسبب استمرار استهداف مصافي النفط الروسية في نقص حاد في الغازولين وارتفاع أسعاره.

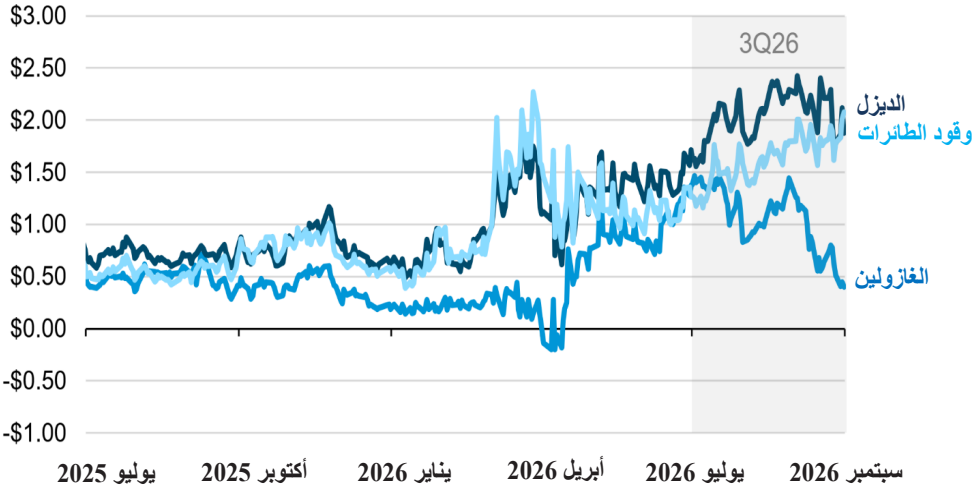
وانخفضت إنتاجية **مصافي دول أمريكا اللاتينية** بحوالي 100 ألف ب/ي على أساس فصلي، مع تباين أداء أنشطة التكرير بين دول المنطقة. ففي البرازيل، حافظت شركة "Petrobras" على معدلات تشغيل مرتفعة لمصافيها، مستفيدة من كفاءة العمليات التشغيلية وارتفاع الطلب المحلي على المنتجات النفطية، لا سيما الديزل ووقود الطائرات. وفي الأرجنتين، واصلت مصافي التكرير تسجيل مستويات تشغيل مرتفعة بدعم من وصول إمدادات النفط الخام من حقل "Vaca Muerta" إلى مستوى قياسي، وتحسن كفاءة منظومة نقل النفط، رغم التراجع الطفيف في معدلات المعالجة نتيجة بعض أعمال الصيانة المجدولة. أما في فنزويلا، فقد استمرت جهود التعافي التدريجي لقطاع التكرير، إلا أن تقادم البنية التحتية والحاجة إلى استثمارات كبيرة حد من استقرار العمليات التشغيلية.

أما فيما يخص إنتاجية مصافي **دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية**، فقد ارتفعت خلال الربع الثالث 2026 بحوالي 1.6 مليون ب/ي مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 37.5 مليون ب/ي، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى تعافي نشاط المصافي في **دول آسيا والمحيط الهادئ**، حيث ارتفعت كميات المنتجات النفطية المكررة بحوالي 590 ألف ب/ي، تزامناً مع تحسن النشاط الموسمي في استهلاك وقود النقل – لا سيما البنزين ووقود الطائرات، والتحسن التدريجي في صادرات النفط الخام من دول الشرق الأوسط، التي شكلت ما يقرب من 80% من إجمالي وارداتها خلال عام 2025، فضلاً عن تنويع مصادر استيراد النفط الخام. في حين، لا تزال صناعة التكرير في اليابان تواجه ضغوطاً هيكلية ناجمة عن تراجع الطلب المحلي على المنتجات النفطية، نتيجة انخفاض عدد السكان وارتفاع معدلات الشيخوخة، الأمر الذي يدفع شركات التكرير إلى إعادة هيكلة أنشطتها ودمج بعض المنشآت وخطوط الإنتاج بهدف تحسين الكفاءة التشغيلية وخفض التكاليف

كما ارتفع نشاط **مصافي التكرير في الولايات المتحدة الأمريكية** بشكل ملحوظ خلال الربع الثالث 2026، ووصلت معدل استغلال طاقتها التشغيلية إلى 98% في الأسبوع الأخير من أغسطس، وهو أعلى مستوى لها منذ أغسطس 2018، بدعم رئيسي من ارتفاع الطلب المحلي على الوقود خلال موسم السفر الصيفي، ووصول صادرات المنتجات النفطية إلى مستوى قياسي مستفيدة من اضطرابات الإمدادات من منطقة الشرق الأوسط. حيث قامت المصافي الأمريكية بتكرير أكبر كمية من النفط الخام منذ عام 2019، لتصل إنتاجيتها إلى نحو 17.3 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع

بمقدار 490 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق، تزامناً مع قوة هوامش تكرير وقود النقل "فارق السعر بين المنتج النهائي والنفط الخام"، حيث تضاعف متوسط هامش تكرير الغازولين خلال الربع الثالث من عام 2026 مقارنة بمستواه قبل عام، كما تضاعفت هوامش تكرير المقطرات ووقود الطائرات ثلاث مرات تقريباً مقارنة بمستوياتها قبل عام، وذلك نتيجة لشح الإمدادات العالمية.، ***كما يوضح الشكل (16).***

الشكل (16)
هوامش تكرير مصفاة "New York Harbor"، وفقاً للمنتج
(دولار/برميل)



المصدر: EIA, Today in Energy, 5 October 2026.

وارتفعت كميات المنتجات النفطية المكررة في **المصافي الأوروبية** بنحو 410 ألف ب/ي خلال الربع الثالث من عام 2026، بدعم من ارتفاع هوامش التكرير في منطقة حوض المحيط الأطلسي إلى مستويات قياسية، في ظل ارتفاع الطلب الموسمي على الوقود خلال فصل الصيف، واستمرار نقص الإمدادات من المنتجات النفطية – لا سيما الديزل، بسبب التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط وشرق أوروبا، كما ***يوضح الجدول (12) والشكل (17).***

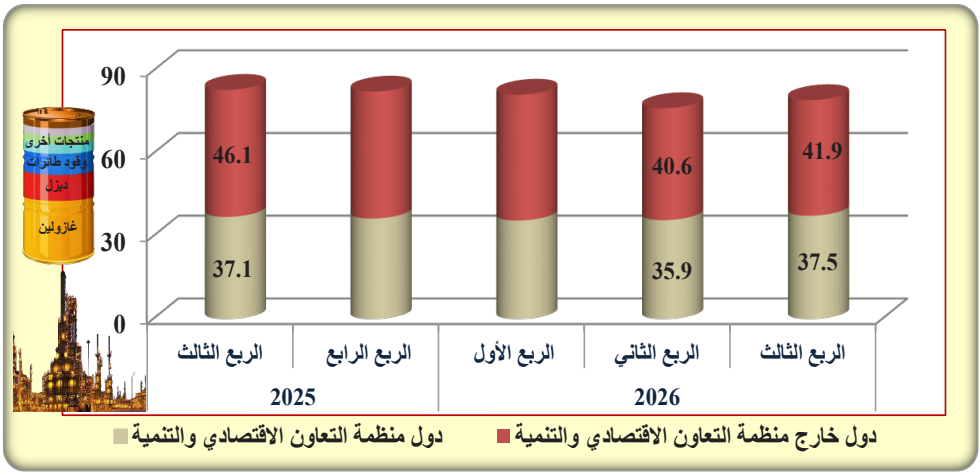
الجدول (12)
تطور متوسط كميات المنتجات النفطية المكررة في المصافي العالمية، (2025 – 2026)
(مليون برميل/يوم)

المنطقة	2025	2026		التغير عن	
	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الثاني 2026	الربع الثالث 2025
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:	**37.1**	**35.9**	**37.5**	**1.600**	**0.430**
الأمريكيتين	19.7	19.4	20.0	0.600	**0.350**
أوروبا	11.7	11.3	11.8	0.410	**0.040**
أسيا/المحيط الهادئ	5.7	5.1	5.7	0.590	**0.030**
دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:	**46.3**	**40.6**	**41.9**	**1.320**	**(4.370)**
الصين	**15.1**	**12.9**	**13.5**	**0.660**	**(1.560)**
الهند	5.3	5.3	5.6	0.280	**0.260**
دول الشرق الأوسط	8.3	6.4	6.8	0.420	**(1.470)**
روسيا	5.1	4.3	3.9	(0.480)	**(1.220)**
دول أمريكا اللاتينية	3.8	3.6	3.5	(0.100)	**(0.220)**
أفريقيا	2.2	2.3	2.4	0.080	**0.120**
دول أخرى*	6.6	5.8	6.3	0.460	**(0.280)**
الإجمالي العالمي	**83.3**	**76.5**	**79.4**	**2.920**	**(3.930)**

* تشمل دول أوروبا غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وباقي الدول الآسيوية وباقي دول أوراسيا.

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، نوفمبر 2026.

الشكل (17)
التطورات في متوسط كميات المنتجات المكررة من المصافي العالمية، (2025-2026)
(مليون برميل/ يوم)



المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، نوفمبر 2026.

ثالثاً: أهم الأحداث التي شهدتها أسواق النفط العالمية

شـــهد الربع الثالث من عام 2026 مجموعة من الأحداث الهامة التي كان لها بشـــكل أو بآخر انعكاسات إيجابية أو سلبية على أسواق النفط العالمية، ومن أهم تلك الأحداث ما يلي:

1. قرارات مجموعة أوبك+

عقدت دول أوبك+[14] التي أعلنت سابقاً عن تعديلات طوعية إضافية في شهري أبريل ونوفمبر من عام 2023، وهي الســـعودية وروســـيا والعراق والكويت وكازاخســـتان والجزائر وعمان، ثلاث اجتماعات خلال الربع الثالث 2026 بهدف مراجعة ظروف الســـوق العالمية وتوقعاتها، قررت خلالها، تعديل إنتاجها بإجراء زيادة قدرها 188 ألف ب/ي على أســـاس شـــهري خلال أغســـطس وسبتمبر 2026، والإبقاء على مستويات الإنتاج المطلوبة لشهر أكتوبر 2026 دون تغيير، مع التأكيد على أهمية تبني نهج حذر والاحتفاظ بمرونة كاملة فيما يتعلق بزيادة التعديلات الطوعية للإنتاج، أو تعليقها، أو التراجع عن إنهاء العمل بها. وأكدت الدول على ضـــرورة التعويض الكامل عن أي كميات أُنتجت بما يتجاوز الحصص المقررة منذ يناير 2024، ***كما يوضح الجدول (13)***.

الجدول (13)

مستويات الإنتاج المستهدفة لدول أوبك+ التي سبق وأن أعلنت عن تخفيضات طوعية إضافية خلال الفترة (أغسطس – أكتوبر 2026)، (ألف برميل/يوم)

	أغسطس 2026		سبتمبر 2026		أكتوبر 2026
	زيادات الإنتاج	مستويات الإنتاج	زيادات الإنتاج	مستويات الإنتاج	مستويات الإنتاج
السعودية	62	10416	62	10478	10478
العراق	26	4405	26	4431	4431
الكويت	16	2660	16	2676	2676
الجزائر	6	1001	6	1007	1007
روسيا	62	9887	62	9949	9949
كازاخستان	10	1618	10	1628	1628
عُمان	5	836	5	841	841
الإجمالي	188		188		

المصدر: منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك).

[14] اعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة خروجها من منظمة أوبك ومجموعة أوبك+ اعتباراً من الأول من شهر مايو 2026.

2. اتفاق الولايات المتحدة الأمريكية وفنزويلا

أعلن الرئيس الأمريكي أواخر أغسطس 2026 عن اتفاق وصفه بأنه الأكبر في تاريخ صناعة النفط العالمية، يستهدف إعادة هيكلة قطاع الطاقة الفنزويلي وجذب استثمارات واسعة إلى عمليات الإنتاج والتطوير، مع منح الولايات المتحدة حقوقاً واسعة في إدارة جزء من الموارد النفطية الفنزويلية وتسويق إنتاجها. حيث قررت فنزويلا منح شركة "North American Blue Energy"، امتيازات لمدة 100 عام لتشغيل 17 حقلاً نفطياً تحتوي على احتياطيات مؤكدة تبلغ نحو 65 مليار برميل، فيما منحت الشركة بدورها "مكتب رأس المال الاستراتيجي" التابع لوزارة الحرب الأمريكية حصة ملكية بنسبة 35%، كما منحت وزارة الخارجية الأمريكية الحق في شراء حصة تبلغ 20% من الإنتاج المستخرج بسعر التكلفة من جميع الحقول الحالية والمستقبلية التي تديرها، وكذلك حق الأولوية في شراء النسبة المتبقية من إنتاجها في حالات الطوارئ، الأمر الذي يكشف عن ارتباط الاتفاق بصورة وثيقة بمفهوم أمن الطاقة الأمريكي، والعائد الاقتصادي المباشر للاستثمار، حيث يضمن إمدادات مستقرة من النفط منخفض التكلفة تتيح إعادة ملء "احتياطي النفط الاستراتيجي" الأمريكي، فضلاً عن تكرير ملايين البراميل من إنتاج النفط الفنزويلي في المصافي الأمريكية، لا سيما الواقعة على ساحل خليج المكسيك الذي يضم أكثر من 55% من إجمالي طاقة التكرير الأمريكية، في ظل كون وحداتها مصممة لمعالجة الخامات الثقيلة بكفاءة لإنتاج الديزل والوقود البحري، ولا يمكنها الاعتماد على النفط الخام الأمريكي الخفيف المنتج محلياً، الذي يستوجب إجراء تعديلات تشغيلية معقدة واستثمارات رأسمالية كبيرة.

ومن أبرز التطورات المصاحبة إعلان شركة "Chevron" في الثاني من سبتمبر 2026، عن خطط لاستثمار أكثر من 7 مليار دولار خلال الأعوام الخمس المقبلة في فنزويلا، بهدف رفع إنتاج مشروعاتها المشتركة إلى نحو 600 ألف برميل يومياً، بما يمثل أحد أكثر المؤشرات وضوحاً على أن الاتفاق الأمريكي الفنزويلي لا يقتصر على حق الوصول إلى الاحتياطيات، وإنما يرتبط أيضاً بمحاولة جذب رأس المال والتكنولوجيا والخبرات اللازمة لزيادة الإنتاج. كما وقعت شركة "Eni" وشركة "PDVSA" عقداً مدته 25 عاماً لتطوير حقل "Junín 5" الذي يضم احتياطيات نفطية تبلغ حوالي 35 مليار برميل، مما يوفر قاعدة موارد هائلة للتطوير والإنتاج على المدى الطويل.

وتجدُر الإشارة إلى ارتفاع إنتاج فنزويلا من النفط الخام بشكل شهري متواصل من حوالي 823 ألف ب/ي في يناير 2026، ليصل إلى نحو 1.2 مليون ب/ي في سبتمبر 2026، أي بنسبة زيادة بلغت 40%، مع توقع ارتفاعه إلى نحو 1.4 مليون ب/ي بحلول أواخر عام 2027، مما يعكس عودة تدريجية للاستثمارات وخدمات الحفر والصيانة، إلى جانب التوسع في تطوير الحقول القائمة، حيث بدأت شركات خدمات حقول النفط – مثل "Weatherford"، و"Baker Hughes"، و"Halliburton" – الإعلان عن وظائف في فنزويلا. وأشارت شركة "Patterson-UTI" – إحدى أكبر شركات الحفر البري في الولايات المتحدة الأمريكية – إلى أنها تقوم بشحن مكونات لعدد 10 منصات حفر للعمل في فنزويلا.

ومع ذلك، فإن ضخامة الاحتياطيات النفطية التي يشملها الاتفاق لا تعني أن عشرات المليارات من براميل النفط ستدخل الأسواق العالمية خلال فترة قصيرة، لا سيما وأن هناك فارق كبير بين حجم الاحتياطيات الجيولوجية وبين القدرة الفعلية على استخراجها وتسويقها، حيث تعاني الصناعة النفطية الفنزويلية منذ أعوام من نقص الاستثمارات وتدهور البنية التحتية ونقص المعدات والخبرات الفنية، كما تعرضت العديد من الحقول والمنشآت وخطوط الأنابيب ومرافق التصدير والتكرير إلى تراجع كبير في كفاءتها التشغيلية. وتزداد صعوبة المهمة بالنظر إلى طبيعة النفط الفنزويلي، حيث تتركز نسبة كبيرة من الاحتياطيات النفطية في حزام "Orinoco" ومعظمها من النفط الخام الثقيل (87%)، والذي يحتاج إلى خلطه بالنفط الخام الخفيف أو بإضافات كيميائية لخفض اللزوجة وتحسين قابليته للنقل عبر خطوط الأنابيب لتسويقه تجارياً، ومن ثم، فإن زيادة إنتاج النفط الفنزويلي بصورة كبيرة يتطلب إعادة بناء منظومة إنتاجية ولوجستية متكاملة، وليس مجرد إعادة تشغيل الآبار المتوقفة.

كما تجدُر الإشارة إلى أن صادرات فنزويلا شهدت تقلبات ملحوظة خلال عام 2026، حيث ارتفعت في أبريل 2026 بنسبة 14% على أساس شهري، لتصل إلى نحو 1.23 مليون ب/ي، وواصلت ارتفاعها في شهر مايو مسجلة أعلى مستوى لها منذ أواخر عام 2018، أي قبل فرض العقوبات الأمريكية على قطاع الطاقة الفنزويلي بلغ نحو 1.25 مليون ب/ي، مدفوعة بزيادة الشحنات إلى الولايات المتحدة والهند وأوروبا. وتراجعت الصادرات بعد ذلك، لتصل إلى 1.08 مليون ب/ي في شهر سبتمبر، على خلفية مطالبة شركات تجارة عالمية لشركة النفط الوطنية الفنزويلية بتقديم

خصـــومات ســـعرية أكبر على النفط الفنزويلي لتعويض ارتفاع تكاليف الشـــحن البحري، الأمر الذي تسبب في تغيير مسارات الناقلات وحدوث تأخيرات في عمليات الشحن تراكمت منذ الأشهر السابقة. وبرزت الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها الوجهة الرئيسية للنفط الفنزويلي، باستحواذها على أكثر من 60% من إجمالي الصادرات في يوليو 2026، حيث ارتفعت الشحنات إليها إلى 701 ألف ب/ي، مقارنة بنحو 7 آلاف ب/ي فقط في الشـــهر المماثل من العام الماضـــي، وفقاً لبيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية. وتراجعت تلك الشحنات في شهر أغسطس إلى نحو 553 ألف ب/ي، قبل أن تعاود ارتفاعها في شهر سبتمبر لتصل إلى 629 ألف ب/ي. وفي المقابل، تراجعت صادرات فنزويلا إلى الهند بنسبة 14.8% خلال نفس الشهر لتصل إلى نحو 253 ألف ب/ي، كما انخفضت الصادرات إلى أوروبا بشكل ملحوظ من نحو 260 ألف ب/ي في شهر أغسطس إلى 86 ألف ب/ي فقط.

أما فيما يخص الانعكاســـات المســـتقبلية المحتملة لاتفاق الولايات المتحدة الأمريكية وفنزويلا على أسواق النفط العالمية، فيمكن بيانها فيما يلي:

- إمكانية زيادة الإمدادات العالمية من النفط الخام على المدى المتوســـط والطويل، حيث يمثل الاتفاق الأمريكي الفنزويلي، إلى جانب خطط الاســـتثمار التي أعلنتها شـــركات النفط العالمية، عاملاً داعماً لنمو الإمدادات، في حال نجاحه في إعادة تأهيل الحقول المتقادمة وزيادة معدلات الاســـتخراج والتغلب على التحديات التشغيلية واللوجستية.
- قد يسهم نمو الإنتاج والصادرات الفنزويلية في الحد من الضغوط الصعودية على أسعار النفط، ولا سيما إذا تزامن مع تباطؤ نمو الطلب العالمي أو زيادة الإمدادات من المصادر الأخرى. غير أن هذا الأثر سيظل مرتبطاً بحجم الزيادة الفعلية في الإنتاج وسرعة وصولها إلى الأسواق، فضلاً عن أوضـــاع المخزونات النفطية. ومن ثم، قد يكون التأثير الســـعري لهذا الاتفاق محدوداً في الأجل القريب، مقابل احتمال تزايد أهميته على المدى المتوســـط والطويل في حال تحول الاســـتثمارات المعلنة إلى زيادات مستدامة في الإمدادات.
- توســـيع قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على الوصـــول إلى النفط الخام الفنزويلي الثقيل، وتعزيز أمن إمدادات مصـــافي التكرير، في مواجهة الاضـــطرابات الجيوســـياســـية الحالية. ومع ذلك، فإن الحصول على حقوق ملكية أو شراء تفضيلي للنفط لا يعني بالضرورة وصول الكميات المستهدفة

فوراً إلى السوق الأمريكية، حيث سيظل ذلك مرهوناً بوتيرة نمو الإنتاج، والالتزامات التعاقدية، وتوافر الناقلات والبنية التحتية اللازمة للتصدير.

- من المرجح أن يؤدي توسيع الإنتاج الفنزويلي وتسويقه إلى زيادة المنافسة على الخامات الثقيلة في الأسواق العالمية، مع احتمال توجيه حصة أكبر من الصادرات إلى الولايات المتحدة، بالنظر إلى القرب الجغرافي. وقد يترتب على ذلك تراجع نسبي في الكميات المتاحة للمشترين الآسيويين والأوروبيين، وبحثهم عن بدائل من الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية وغرب أفريقيا.
- تمثل عودة فنزويلا إلى مسار نمو إنتاجي مستدام تحدياً محتملاً لتوجهات مجموعة دول أوبك+، لا سيما في حال ارتفع إنتاجها بوتيرة أسرع من نمو الطلب العالمي، أو تجاوز مستويات الإنتاج المرجعية المعتمدة لها. ومع ذلك، فإن الأثر لن يظهر بمجرد ارتفاع إنتاج النفط الفنزويلي، ولكن بمدى استدامة هذه الزيادة وحجمها، ووضع فنزويلا ضمن ترتيبات الإنتاج المعمول بها، واستجابة الدول الأخرى.

بشكل عام، يبدو أن التعافي التدريجي لإنتاج وصادرات النفط الفنزويلي هو المسار الأكثر اتساقاً مع المؤشرات الاستثمارية والتشغيلية، مع بقاء حجمه وسرعته مرهونين بتنفيذ الاستثمارات وإعادة تأهيل البنية التحتية واستقرار البيئة القانونية والتشغيلية. ومن المتوقع أن يظل الأثر المباشر للاتفاق الأمريكي الفنزويلي على أسواق النفط العالمية محدوداً في المدى القريب، لكنه قد يتزايد مع نمو الإنتاج، بما يعزز المنافسة على النفط الخام الثقيل ويعيد تشكيل مسارات التدفقات التجارية، مع احتمال الضغط على الأسعار إذا تجاوز نمو الإمدادات الزيادة في الطلب العالمي. أما بالنسبة إلى مجموعة دول أوبك+، فسيعتمد تأثير الاتفاق على حجم الزيادة الفعلية والمستدامة في الإنتاج وتوقيت دخولها إلى الأسواق. ومن ثم، تكتسب متابعة الإنتاج والصادرات والاستثمارات المنفذة وتطور المخزونات أهمية في تقييم ما إذا كان الاتفاق سيشكل نقطة تحول في قطاع النفط الفنزويلي، أم سيظل التعافي مقيداً بالتحديات الهيكلية القائمة.

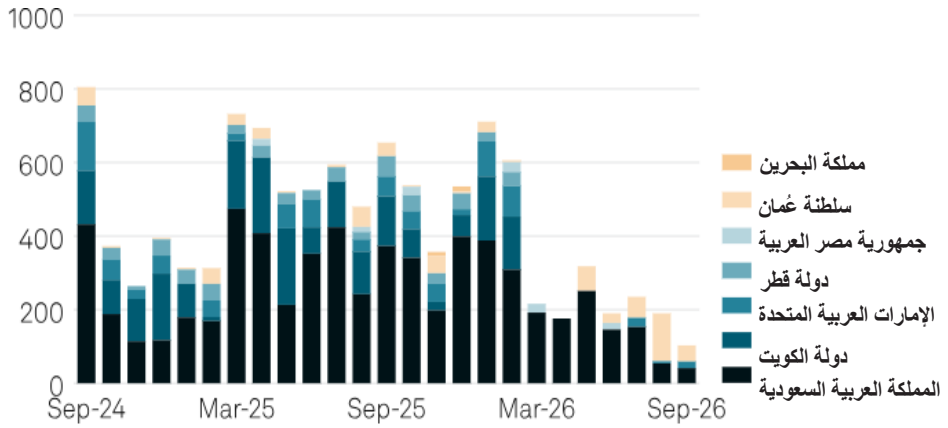
3. أزمة الديزل العالمية

واجهت أسواق الديزل العالمية خلال الربع الثالث 2026، أزمة تتمثل في شح الإمدادات وارتفاع الأسعار إلى مستويات قياسية، حيث تداخلت اضطرابات الملاحة البحرية عبر مضيق هرمز المرتبطة بالتوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، مع الاضرار التي لحقت بالبنية التحتية

لمصافي التكرير في روسيا والعقوبات المفروضة على صادراتها من المنتجات النفطية، إلى جانب فرض الصين قيود على صادراتها بهدف تلبية الطلب المحلي، والانخفاض المتواصل في المخزونات النفطية التجارية لدى عدد من الأسواق الرئيسية، بما في ذلك الولايات المتحدة. وتكمن خطورة الأزمة في أن الديزل يمثل وقوداً أساسياً لتشغيل قطاعات واسعة من الاقتصاد، لا سيما الشاحنات والمعدات الثقيلة والآلات الزراعية ووسائل النقل والمنشآت الصناعية ومحطات توليد الكهرباء وأنظمة التدفئة، حيث ارتفعت تكاليف التشغيل والإنتاج واتسعت الضغوط التضخمية عالمياً.

بدأت أزمة الديزل مع تصاعد التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط نهاية فبراير 2026، وما صاحبها من اضطرابات في الملاحة عبر مضيق هرمز. وأدى ذلك إلى تغيير مسارات الناقلات وتأخر الشحنات وارتفاع تكاليف النقل والتأمين، ما زاد الضغوط على تجارة المنتجات النفطية وهوامشها الربحية. ورغم مساهمة خطوط الأنابيب البديلة في تخفيف اضطرابات صادرات النفط الخام، فإنها لا توفر بديلاً مكافئاً لصادرات المنتجات المكررة، نظراً لاختلاف متطلبات نقلها وتخزينها وتصديرها. ووفقاً لوكالة الطاقة الدولية، ارتفعت صادرات النفط من دول الخليج إلى 13 مليون ب/ي في أغسطس 2026، أي ما يقارب نصف مستويات ما قبل التوترات، بينما ظلت صادرات المنتجات النفطية وغاز البترول المسال أقل بنحو 60%، بما يعادل 3.7 مليون ب/ي، مقارنة بفبراير 2026. ومن جانب أخر، تشير بيانات "S&P Global" إلى انخفاض صادرات الديزل من دول الشرق الأوسط إلى أوروبا في سبتمبر 2026 إلى 110 ألف ب/ي، وهو أدنى مستوى لها منذ فبراير 2020، كما يوضح ***الشكل (18)***.

الشكل (18)
صادرات الديزل من دول الشرق الأوسط إلى أوروبا
خلال الفترة (سبتمبر 2024 – سبتمبر 2026)، ألف ب/ي



المصدر: S&P Global Commodities at Sea.

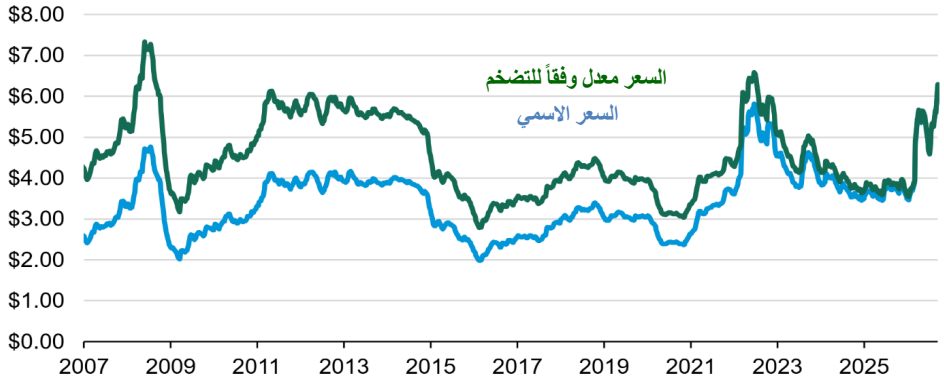
وأسهم التراجُع الحاد في صادرات روسيا من الديزل، التي بلغ متوسطها نحو 817 ألف ب/ي في عام 2025، قبل انخفاضه إلى 80 ألف ب/ي في عام 2026، في تفاقم أزمة الإمدادات العالمية، نتيجة استهدافات مصافي التكرير وقيود التصدير المفروضة لتلبية الطلب المحلي. وأدى ذلك إلى زيادة المنافسة على الشحنات البديلة وإعادة توجيه التدفقات التجارية، حيث تراجعت الشحنات الروسية إلى تركيا بنسبة 43.9% على أساس سنوي في يونيو 2026، لتبلغ نحو 175 ألف ب/ي، وانخفضت الشحنات المتجهة إلى الموانئ الأفريقية بأكثر من 66% في يوليو، لتصل إلى نحو 110 ألف ب/ي. وفي المقابل، رفعت تركيا وارداتها من الولايات المتحدة والهند لتعويض النقص، بينما زادت روسيا صادراتها إلى دول آسيا الوسطى ومنغوليا، لتصل إلى مستوى قياسي بلغ نحو 88 ألف ب/ي في أغسطس 2026، بما يعكس استمرار التحولات في تجارة الديزل وتصاعد الضغوط على الأسواق.

كما أسهمت القيود التي فرضتها الصين على صادراتها من المنتجات النفطية منذ منتصف مارس 2026 في تقليص الإمدادات المتاحة للأسواق، في ظل إعطاء الأولوية لتلبية الطلب المحلي نتيجة اضطراب تدفقات النفط من الشرق الأوسط. ومع تخفيف القيود تدريجياً منذ منتصف شهر يوليو 2026، ارتفعت صادرات الديزل في شهر أغسطس بنسبة بلغت 42.1% على أساس سنوي،

لتصل إلى نحو 1.33 مليون طن. ومع ذلك، تواصل الصين إدارة صادراتها بحذر وفقاً لاحتياجات السوق المحلية وحصص التصدير، بما يحد من قدرتها على توفير إمدادات إضافية بصورة مستدامة. وتزيد هذه السياسة الضغوط على الأسواق الآسيوية، ولا سيما الاقتصادات منخفضة الدخل.

وتعكس أسعار الديزل المرتفعة حدة الأزمة العالمية، مع تفاوت انعكاس ارتفاع الأسعار المرجعية على الأسواق المحلية تبعاً للضرائب وتكاليف النقل والتوزيع والدعم الحكومي. ففي أوروبا، سجل سعر الديزل منخفض الكبريت في سبتمبر 2026 مستويات قياسية بلغت 1642.3 دولاراً للطن في شمال غرب أوروبا و1664.8 دولاراً للطن في منطقة البحر المتوسط. وفي الولايات المتحدة، ارتفع سعر التجزئة إلى 6.29 دولار للجالون في 14 سبتمبر 2026، مسجلاً أعلى مستوى اسمي منذ بدء تسجيل البيانات عام 1994، بما يبين شدة ضغوط نقص الإمدادات وانخفاض المخزونات واشتداد المنافسة على الشحنات البديلة، كما يوضح ***الشكل (19)***.

الشكل (19)
المتوسط الأسبوعي لأسعار التجزئة للديزل في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (1 يناير 2007 – 14 سبتمبر 2026)، دولار للجالون



المصدر: U.S. Energy Information Administration.

وتعددت التدابير الدولية الرامية إلى احتواء أزمة إمدادات الديزل والحد من ارتفاع أسعاره، وشملت السحب من المخزونات، وتخفيف الضرائب، وتيسير الاستيراد، وتعزيز مرونة عمليات التكرير والتوزيع، مع اختلاف نطاق التدخلات. وفي هذا السياق، أعلنت وزارة النقل الأمريكية في 16 سبتمبر 2026 عن منح إعفاء مؤقت لمدة 90 يوماً من القيود التنظيمية المفروضة على ساعات

القيادة لشاحنات نقل الوقود، بهدف تسهيل نقل الغازولين ووقود الديزل وتسريع وصولهما إلى الأسواق المحلية. ويسمح الإعفاء للسائقين بالقيادة لمدة تصل إلى 16 ساعة خلال فترة 24 ساعة، بدلاً من الحدود المعتادة، مع استمرار الالتزام بمتطلبات السلامة. ويستهدف هذا الإجراء زيادة مرونة عمليات النقل والتوزيع، والحد من الاختناقات اللوجستية التي قد تؤخر وصول الديزل إلى محطات التوزيع، بما يسهم في تخفيف الضغوط على الإمدادات والأسعار، فضلاً عن مساندة قطاعات النقل البري وغيرها من الأنشطة الاقتصادية المعتمدة على الديزل. ومع ذلك، فإن الإعفاء يُعد تدبيراً تنظيمياً مؤقتاً لتحسين كفاءة توزيع الوقود، ولا يعني بالضرورة زيادة إنتاج الديزل أو معالجة أسباب ارتفاع أسعاره، حيث يظل تأثيره مرتبطاً بتوافر الإمدادات وقدرة شبكات النقل والتوزيع على تلبية الطلب.

وتتمثل السيناريوهات المحتملة لأزمة الديزل على المدى القريب في ثلاث مسارات رئيسية. يفترض **السيناريو الأول** انحسار التوترات الجيوسياسية واستعادة انتظام الملاحة عبر مضيق هرمز، وتحسن صادرات المنتجات النفطية وعودة بعض المصافي المتضررة إلى العمل، بما يدعم تراجع تكاليف الشحن وتحسن الإمدادات وإعادة بناء المخزونات، وإن كان انخفاض الأسعار سيستغرق وقتاً. أما **السيناريو الثاني** فيفترض استمرار التوترات بصورة متقطعة وتحسن الإمدادات جزئياً دون عودتها إلى مستوياتها المعتادة، ما يبقي أسعار الديزل مرتفعة نسبياً ويطيل الاعتماد على المخزونات الاستراتيجية، مع تفاوت الضغوط بين الأسواق وفقاً لقدرتها على تأمين الواردات وتكاليف النقل. ويفترض **السيناريو الثالث** تجدد التصعيد وتفاقم الأضرار التي تلحق بالبنية التحتية لمصافي التكرير، واستمرار القيود على الصادرات، بما يؤدي إلى مزيد من النقص في الإمدادات وارتفاع الأسعار وتسارع استنزاف المخزونات. وقد تتطور الأزمة إلى نقص مادي في الديزل ببعض الأسواق، بما يستدعي تنظيم توزيعه وتحديد الكميات المتاحة وإعطاء الأولوية للقطاعات الحيوية، مثل النقل والزراعة والخدمات اللوجستية.

وتشير هذه السيناريوهات إلى أن التعامل الفعال مع الأزمة يتطلب الجمع بين التدخلات قصيرة الأجل والإجراءات الهيكلية التي تعزز مرونة منظومة إمدادات الديزل. فعلى المدى القريب، ينبغي توجيه السحب من المخزونات إلى الأسواق والقطاعات التي تواجه اختناقات فعلية، وتحسين التنسيق بين مرافق التكرير والموانئ وشبكات النقل والتوزيع، وتيسير استيراد الشحنات المتاحة،



وتجنب القيود التجارية التي تزيد اختلالات السوق العالمية. كما تبرز أهمية تطبيق برامج دعم موجهة للفئات والأنشطة الأكثر تضرراً، وتحسين كفاءة استهلاك الديزل في قطاعات النقل والزراعة والصناعة، مع الحفاظ على توافر الوقود اللازم للخدمات الأساسية. أما على المدى المتوسط، فتتطلب الاستجابة تعزيز موثوقية مرافق التكرير والتخزين، وتنويع مسارات التصدير ومصادر الاستيراد، وتحسين شفافية بيانات المخزونات والتدفقات التجارية، ووضع خطط طوارئ تستند إلى تقييم دوري لمعدلات الاستهلاك والقدرة على تلبية الطلب في حال تعطل أحد مصادر الإمدادات.

وبشكل عام، تؤكد أزمة الديزل أن أمن الطاقة لا يرتبط بتوافر الموارد النفطية وحده، بل بقدرة منظومة الإمداد بأكملها على تحويل النفط الخام إلى منتجات مطابقة للمواصفات، ونقلها وتخزينها وتوزيعها بكفاءة، حتى في ظل الاضطرابات الجيوسياسية والتجارية. كما أن انخفاض المخزونات لا يعني بالضرورة نفاد الوقود في المدى القريب، لكنه يقلص قدرة الأسواق على امتصاص صدمات إضافية ويرفع مخاطر انتقال الأزمة من ارتفاع الأسعار إلى عدم توافر كميات كافية فعلياً في بعض المناطق.

رابعاً: انعكاسات التطورات في السوق البترولية على الأداء الاقتصادي الكلي للدول الأعضاء

ألقت التطورات في السوق البترولية العالمية بظلالها على مستويات الأداء الاقتصادي في الدول الأعضاء خلال الربع الثالث من عام 2026، حيث أسهم التعافي التدريجي لإنتاج النفط الخام واستعادة التدفقات النفطية من منطقة الشرق الأوسط في دعم الإيرادات النفطية، التي تمثل ركيزة أساسية للدخل القومي وتمويل برامج التنمية المستدامة في الدول الأعضاء. ومن المتوقع أن تساهم قرارات دول أوبك+ المتعلقة بإدارة مستويات الإنتاج، في دعم التوازن بين العرض والطلب وتعزيز استقرار أسواق النفط، لا سيما في ظل استمرار حالة عدم اليقين، المرتبطة باحتمالات تصاعد التوترات الجيوسياسية مجدداً. وتظل آفاق النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء مرتبطة بمدى استدامة تعافي الإمدادات النفطية، واتجاهات أسعار النفط، وانعكاساتها على الإيرادات والإنفاق الاستثماري، فضلاً عن القدرة على مواصلة تنويع مصادر الدخل وتعزيز مساهمة القطاعات الأخرى غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي.

خامساً: الآفاق المستقبلية لأسواق النفط العالمية على المدى القريب

1- أسعار النفط الخام:

تشير توقعات **إدارة معلومات الطاقة الأمريكية** إلى ارتفاع متوسط أسعار النفط الخام خلال الربع الرابع 2026، ليصل خام برنت إلى نحو 109.1 دولار/برميل، وخام غرب تكساس الأمريكي إلى نحو 97.3 دولار/برميل، وذلك على خلفية استمرار القيود على تدفقات النفط من الشرق الأوسط، وتراجع المخزونات، فضلاً عن استمرار المخاطر الجيوسياسية واستهدافات ناقلات النفط، وما ترتب عليه من تقييد القدرات المتاحة للشحن البحري وارتفاع تكاليف النقل والتأمين.

2- الإمدادات النفطية العالمية:

تشير توقعات **منظمة أوبك** إلى ارتفاع إمدادات الدول غير المشاركة في إعلان التعاون خلال الربع الرابع 2026 بنحو 790 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق لتصل إلى نحو 55.6 مليون ب/ي.

أما فيما يخص توقعات **إدارة معلومات الطاقة الأمريكية**، فتشير إلى أن ارتفاع إمدادات النفط العالمية خلال الربع الرابع من عام 2026 بنحو 3.3 مليون ب/ي مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى نحو 105.1 مليون ب/ي. حيث يتوقع ارتفاع إمدادات دول أوبك بنحو 2.7 مليون ب/ي مقارنة بالربع السابق لتبلغ 26.6 مليون ب/ي، كما يتوقع ارتفاع إمدادات دول خارج أوبك بنحو 610 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق لتصل إلى نحو 78.5 مليون ب/ي.

3- الطلب العالمي على النفط:

تشير توقعات **منظمة أوبك** إلى ارتفاع إجمالي الطلب العالمي على النفط خلال الربع الرابع من عام 2026 بنحو 2 مليون ب/ي مقارنة بالربع السابق لتصل إلى نحو 108 مليون ب/ي. حيث يتوقع ارتفاع طلب دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنحو 2 مليون ب/ي، ليصل إلى نحو 61.4 مليون ب/ي. في حين، يتوقع انخفاض الطلب في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنحو 20 ألف ب/ي، ليصل إلى حوالي 46.6 مليون ب/ي.

أما فيما يخص **توقعات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية**، فتشير إلى ارتفاع الطلب العالمي على النفط خلال الربع الرابع 2026 بنحو 650 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى نحو 103.7 مليون ب/ي، حيث يتوقع ارتفاع طلب دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنحو 670 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق ليصل إلى نحو 57.6 مليون ب/ي. في حين، يتوقع انخفاض



طلب دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنحو 10 آلاف ب/ي مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى حوالي 46.1 مليون ب/ي.

تجدر الإشـــارة إلى أن التوقعات لا تزال خاضـــعة لحالة من عدم اليقين مرتبطة بالعديد من الشكوك والمخاوف، أهمها: إمكانية تجدد التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، وما قد يرتبط بها من استهداف للبنية التحتية للطاقة، وتوقف حركة تدفقات الطاقة العالمية عبر مضيق هرمز، الأمر الذي قد يؤدي إلى انخفاض أحجام التجارة وتفاقم التضخم، ومن ثم تراجع أداء الاقتصاد العالمي وضـعف الطلب على النفط. وفي هذا السـياق، تواصـل دول أوبك+ التي أعلنت سـابقاً عن تعديلات طوعية إضافية في شهري أبريل ونوفمبر 2023، ومن ضمنها أربع دول أعضاء في منظمة أوابك، جهودها الدؤوبة الهادفة إلى تحقيق توازن واستقرار السوق النفطية العالمية من خلال تبني نهج حذر والاحتفاظ بالمرونة الكاملة في تغيير سياساتها الإنتاجية.

سادساً: أحدث المستجدات التي سيتم تناولها بشكل مفصل في التقرير الربع الرابع 2026

1- التوترات الجيوسياسية وانعكاساتها على أمن إمدادات الطاقة

- ✓ تصاعد المخاوف بشأن أمن إمدادات الطاقة، في ظل تزايد استهدافات حركة الملاحة في مضيق هرمز والخليج العربي، بما في ذلك ناقلات النفط والغاز الطبيعي المسال، إلى جانب محاولات استهداف منشآت الطاقة في المملكة العربية السعودية – أكبر مصدر للنفط الخام في العالم.
- ✓ استمرار حالة عدم اليقين بشأن إمكانية احتواء التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، وما تفرضه من مخاطر متزايدة على استقرار أسواق النفط العالمية.
- ✓ التقديرات بشأن تراجع القدرة التكريرية للمصافي الروسية، في أعقاب تجدد استهداف البنية التحتية للطاقة، بما في ذلك مصفاة "Kirishi"، ومصفاة "Ryazan "، وميناء "Ust-Luga" لتصدير النفط، ما قد يتسبب في استمرار نقص إمدادات الديزل.

2- تطورات الإمدادات النفطية وآفاقها المستقبلية

- ✓ قرار دول أوبك+ التي أعلنت سابقاً عن تعديلات طوعية إضافية في أبريل ونوفمبر 2023، وهي السعودية وروسيا والعراق والكويت وكازاخستان والجزائر وعمان، الإبقاء على مستويات إنتاجها من النفط الخام دون زيادة خلال شهري نوفمبر وديسمبر 2026.
- ✓ وقف شركات الطاقة الأمريكية نحو 63% من إنتاج النفط الخام في خليج المكسيك، أي ما يعادل نحو 1.3 مليون ب/ي، كإجراء احترازي تحسباً لتداعيات الإعصار "Isaias ".
- ✓ إغلاق صمام خط الحمادة الرئيسي - أحد أهم الخطوط التي تزود مصفاة الزاوية بالنفط الخام اللازم لعمليات التكرير في دولة ليبيا، والتحذير من أن استمرار هذا الإغلاق، سيؤدي إلى توقف تدفق نحو 15 ألف ب/ي من النفط الخام.
- ✓ توقعات وكالة الطاقة الدولية بحدوث فائض في الإمدادات خلال الربع الرابع 2026، في ظل تعافي التدفقات من منطقة الشرق الأوسط، بوتيرة أسرع من تعافي الطلب العالمي على النفط.

3- التوترات الجيوسياسية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي وآفاقه المستقبلية

- ✓ تصاعد المخاوف بشأن استمرار الضغوط التضخمية واحتمالات اتجاه مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إلى رفع أسعار الفائدة، مما يزيد من تكاليف الاقتراض، ويحد من النشاط الاقتصادي ويؤثر سلباً على نمو الطلب على النفط.

4- جهود مواجهة أزمة نقص الديزل

- ✓ إشارة الرئيس الأمريكي إلى موافقة روسيا على توريد الديزل إلى الأسواق العالمية، ورفع مؤقت للعقوبات المفروضة على الوقود الروسي، حيث سيتم توريد 300 ألف طن إلى الأسواق الأمريكية والعالمية، يليها 500 ألف طن في نوفمبر، ومليون طن إضافية بعد ذلك.
- ✓ اتفاق دول مجموعة السبع "G7" على إجراء سحب منسق لنحو 100 مليون برميل من الديزل والنفط الخام من احتياطاتها الطارئة، وذلك عبر وكالة الطاقة الدولية، وعلى مدى أربعة أشهر، مع التعهد بالامتناع عن فرض قيود على تصدير منتجات الطاقة فيما بينها.
- ✓ قرار الدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية بتسريع وتيرة طرح مخزونات النفط الخام المتبقية، البالغة نحو 100 مليون برميل، في إطار مواصلة تنفيذ إجراء العمل الجماعي، استجابة للأزمة في مضيق هرمز، بما في ذلك طرح أكثر من 20 مليون برميل من الديزل.
- ✓ توسيع استخدام الديزل المصبوغ باللون الأحمر (المعفى من الضرائب)، بهدف خفض تكاليف الوقود في الولايات المتحدة الأمريكية.
- ✓ إصدار الصين دفعة رابعة من حصص تصدير الوقود للغازولين والديزل ووقود الطائرات تبلغ نحو 4 مليون طن، مما يعزز الإمدادات المتاحة في الأسواق الآسيوية والعالمية.



منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)